

حول مشاكل توحيد النقد بين مصر وليبيا

للككتور حازم عبد العزيز الببلاوى

الأستاذ المساعد للاقتصاد بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

والأستاذ المحاضر بالمعهد

تمهيد :

تناقش الآن مشاكل الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، وهى مشاكل تحتاج إلى كثير من الدراسة والبحث . ولعل تحقيق الاندماج الاقتصادى من أكثر الموضوعات أهمية ودقة . ولا تخفى أهمية تحقيق هذا الاندماج الاقتصادى فى تدعيم الوحدة ودفعها . ولكن ما يثيره من مشاكل فنية معقدة غير قليل ، وينبغى على جميع المهتمين بالشئون الاقتصادية إلقاء الأضواء على هذه المشاكل للمساعدة فى إيجاد أفضل الحلول لها .

وقد سبق أن تعرضت فى إحدى الجرائد اليومية^(١) للموضوع محدد من بين هذه المشاكل الاقتصادية وهو موضوع توحيد النقد^(٢) . ونظراً لأن الموضوع يحتاج إلى مزيد من التأمل بما لا يتسع له المجال فى الجرائد اليومية من ناحية ، ولأنه قد أثار تعليقات متعددة من ناحية أخرى^(٣) ، فقد وجدت من المناسب أن أخصص له هذا البحث هنا . وسوف أكتفى فيما يلى بوضع العبارات التى أقتبسها من ذلك المقال بين أقواس منعاً لتعدد الإشارة إليه .

(١) حازم الببلاوى ، حول مشاكل توحيد النقد بين مصر وليبيا ، الأهرام ٢٤-١١-١٩٧٢

(٢) أحمد الغندور ، حول توحيد النقد بين مصر وليبيا ، الأهرام ١-١٢-١٩٧٢ ؛

نورى عبد السلام بريون ، حول قضايا توحيد النقد بين ليبيا ومصر ، الأهرام ١٥-١٢-١٩٧٢ ؛

محمد عبد المنصود ، توحيد النقد فى أوروبا يستغرق عشرين عاماً ، الأهرام ١٥-١٢-١٩٧٢ ؛

عياد محمد العزبى ، خطة متكاملة للتنمية قبل بحث مشاكل النقد ، الأهرام ٢٢-١٢-١٩٧٢ .

دور الاقتصادى ورجل السياسة :

قد يكون من المفيد أن نبدأ بتحديد دور الاقتصادى بالنسبة لرجل السياسة . فالاقتصادى قد يقوم بتحليل اقتصادى ، وقد يقوم بالنصح بالسياسة الاقتصادية . وهو حين يقوم بالتحليل الاقتصادى يبحث دراسة مجردة فى النظرية الاقتصادية وهو أمر لا يضعه فى دقة مباشرة مع رجل السياسة (وإن كان ذلك لا يمنع من تأثير السياسيين بنظرية أو أخرى من النظريات الاقتصادية)^(١) . أما حين يقوم الاقتصادى بالنصح بسياسة اقتصادية ، فإنه يخضع إلى حد بعيد « للأهداف » التى يضعها رجل السياسة ، وليس له — باعتباره اقتصادياً — أن يناقش ملاءمة هذه الأهداف ، وإن كان له أن يبحث فى مدى اتساقها — وله دائماً حتى المناقشة والرفض ، باعتباره « رجل سياسة » يشارك فى الحياة السياسية . فالأهداف يضعها رجل السياسة ، ويقبلها الاقتصادى « كمعطيات » وعليه أن يبحث فقط فى الوسائل المحققة لهذه الأهداف على أحسن نحو^(٢) .

وإذا كان هذا هو دور الاقتصادى فى مسائل النصح بالسياسة الاقتصادية فإن علينا كاقصاديين أن نقبل ما تفرره القيادة السياسية كهدف : « تحقيق وحدة اندماجية بين مصر وليبيا » ، وأن نبحث فى وسائل تحقيق هذا الهدف وما قد يترتب عليه من آثار اقتصادية . ولا يجوز للاقتصادى أن يقدم فى هذا الصدد الوسائل الكفيلة بتحقيق « تقارب اقتصادى » أو حتى « سوق مشتركة » ما دام الهدف المطروح هو الوحدة الاندماجية . وليس معنى ذلك أن يحرم الاقتصادى من حق مناقشة « الأهداف » التى تفررها القيادة السياسية . فهو فى نهاية الأمر مواطن يشارك فى الاهتمامات السياسية ويتمتع بتفضيلات خاصة

Cf. J. M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, 1936, p. 383. (١)

Cf. J. Tinbergen, Techniques Modernes de la Politique Economique (trad.) Dunod, Paris, 1961, p. 8. (٢)

يجد من حتمه ، بل ومن واجبه أن يعرضها على الرأى العام . بل قد تكون مشاركة الاقتصادى فى هذه الأمور السياسية أكثر عمقاً نظراً لما يتسلح به من معرفة لعلاقات الترابط فى الاقتصاد القومى على نحو قد لا يتوافر دائماً حتى لرجال السياسة . ولكن ينبغى على الاقتصادى فى مثل هذه الأحوال أن يوضح مقدماً الأهداف التى يتوخاها وأن يبين فروضه على نحو واضح إذا اختلفت عن أهداف رجل السياسة .

ولإزاء كل ما تقدم ، ولأنه كثيراً ما يثور الجدل والخلاف بسبب اختلاف الأهداف والفروض : فى حين أنه متى اتضحت هذه الفروض فإن كثيراً من أوجه الخلاف تختفى فإنى أبدأ بأن أحدد على نحو واضح الفرضين الأساسيين اللذين أعتقد أنهما يفسران . إلى حد بعيد ، الأفكار الواردة فى هذا المقال :

الفرض الأول : أن الهدف المطروح هو تحقيق وحدة اندماجية بين مصر وليبيا ، وليس مجرد خطوة على طريق الوحدة الاقتصادية . ولذلك فإنى أحاول أن أستخلص النتائج الاقتصادية المترتبة على دخول مصر وليبيا كإقليمين أو منطقتين داخل دولة مندمجة وموحدة .

الفرض الثانى : هو أنه إذا كانت الدولة الجديدة - بعد تكوينها - ستقوم بالتخطيط واتخاذ السياسات الاقتصادية التى تحقق النمو المتوازن والعدل للإقليمين ، فإنه ينبغى عند وضع مؤسسات التوحيد أن تراعى المصالح المشروعة للمواطنين فى كل من الإقليمين . ونعتقد أنه فى صدد التوحيد النقدى ، فإن هذه المصالح المشروعة للمواطنين تتمثل فى حماية مستوى دخولهم الحقيقية دون مساس وبحيث لا يترتب على إحلال عملة جديدة محل العملة السائدة أى أضرار بهم فيما يتعلق بالاشباع الحقيقى لهم .

وسوف نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء : نتناول فى الجزء الأول

الجوانب النظرية لمشكلة الاندماج الاقتصادي وأهمية توحيد النقود وما يثيره من مشاكل . ونخصص الجزء الثاني للتعرض لظروف مصر وليبيا في هذا الصدد . وناقش في الجزء الثالث ما وجه من انتقادات للأفكار التي وردت في مقالنا السابق . فالجزء الأول دراسة نظرية ، والجزء الثالث دراسة جدلية . أما الجزء الثاني فليس بالدقة دراسة تطبيقية لمصر وليبيا ولكنه محاولة - يجب أن تتبعها دراسات تفصيلية - تقريبية لمعرفة ظروف البلدين من هذه الزاوية .

الاندماج الاقتصادي الكامل :

ولنبداً بتحديد المقصود بالاندماج الاقتصادي الكامل أو « الوحدة الاندماجية » كما في تعبير القيادة السياسية في مصر وليبيا لهدف التوحيد . بطبيعة الأحوال يجب أن يشير البحث إلى المقصود بالاندماج الاقتصادي داخل دولة سياسية تعرف تعدداً في الوحدات الاقتصادية ، أي في مراكز إصدار القرارات الاقتصادية ، (وحدات مستهلكين أو وحدات مشروعات إنتاجية) ، أو تجميعات لهذه الوحدات : تجميعات وظيفية (الاستهلاك ، الاستثمار ، الانتاج) ، أو تجميعات إقليمية (مناطق معينة) . أما إذا كان الأمر يتعلق بدولة سياسية لا تتضمن إلا مصدرًا واحدًا للقرارات الاقتصادية تسرى على الجميع وتحدد كافة الأمور في خطة جبارة Master Plan ، فن الواضح أن الاندماج الاقتصادي الكامل يتحقق في هذه الصورة الخيالية نتيجة لوحد مصدر القرار . فهذه الخطة الجبارة سوف تحدد كل شيء : الانتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار . . وبذلك يتحقق الاندماج الاقتصادي مجرد وجود هذه الوحدة السياسية . ومع بساطة هذا الحل ، فإنه لا يمثل إلا وضعاً غير عملي . ولذلك فإن التساؤل عن الاندماج الاقتصادي لا بد وأن ينصرف إلى وحدة سياسية تعرف تعدداً في الوحدات الاقتصادية التي تصدر

القرارات : قطاعات أو مناطق . وبطبيعة الأحوال فإن ما يهمنا هنا هو معنى الاندماج الاقتصادي في وحدة سياسية تعرف تعدداً في المناطق . فكيف يمكن القول بأنه رغم تعدد المناطق (أو الأقاليم) هناك مع ذلك اندماج اقتصادي ؟

كذلك إذا كانت هذه الوحدات الاقتصادية المتعددة (المناطق) متوازنة دائماً بحيث أن اتفاق كل منها يساوي دخلها ، فإن قضية الاندماج الاقتصادي تصبح غير ذي خطر . فطالما أن كل منطقة تحقق توازنها على حدة فيستوى أن يتحقق ذلك في ظل اندماج اقتصادي كامل أو في ظل تفرق اقتصادي .

ولذلك فإن المعنى الحقيقي للاندماج الاقتصادي إنما ينصرف إلى الأحوال التي لا يتحقق فيها بالضرورة التوازن الدائم لكافة المناطق داخل الوحدة الاقتصادية . وبذلك يكون معيار تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل هو مدى السهولة التي يمكن بها حل الاختلالات الموجودة في علاقات المناطق المتعددة داخل الوحدة السياسية : وبعبارة أخرى فإن معيار الاندماج الاقتصادي يصبح رهناً بمدى السهولة التي يتم بها حل مشاكل موازين المدفوعات للمناطق المختلفة داخل حدود الوحدة السياسية .

فالواقع أنه ينبغي النظر إلى مشكلة « ميزان المدفوعات » باعتبارها مشكلة عامة في العلاقات الاقتصادية . وليست مشكلة خاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وحدها^(١) . وإذا كان الاقتصاديون قد ركزوا النظر فقط على موازين المدفوعات الدولية ، فالسبب في ذلك هو صعوبة توفير حل كامل وسريع لها . وإذا كانت مشاكل موازين المدفوعات الداخلية لم تجذب أنظار هؤلاء الاقتصاديين فذلك لأن هذه المشاكل تحل بسرعة وبسهولة تامة^(٢) . والسبب

(١) Cf. Tiber Scitovsky, Money and the Balance of Payments, Unwin University Books, 1969, p. 86.

(٢) Idem, p. 95.

في ذلك يرجع إلى أن الاندماج الاقتصادي يتحقق في الحالة الثانية ولا يتحقق في الحالة الأولى .

فكرة ميزان المدفوعات - باعتباره سبباً لمتحصلات ومدفوعات أية وحدة اقتصادية خلال فترة معينة من الزمن - هذه الفكرة عامة ولا تقتصر على العلاقات الدولية . فأية وحدة اقتصادية أو مجموعة من الوحدات الاقتصادية (قطاع معين) له ميزان مدفوعات ، ومن الممكن أن تظهر له مشكلة ميزان مدفوعات . وبالمثل فإن أية منطقة جغرافية لها ميزان مدفوعات مع المناطق الأخرى داخل الدولة الواحدة . وما يتحقق الاندماج الاقتصادي بين مناطق الدولة هو عدم وجود « مشاكل » ميزان مدفوعات بين المناطق وبعضها . فالمناطق المختلفة داخل الدولة لها موازين مدفوعات ، ولكنها لا تعرف مشاكل موازين المدفوعات . ولذلك فإن ما يتحقق الاندماج الاقتصادي الكامل هو القدرة المستمرة على حل « مشكلة » ميزان المدفوعات بين المناطق المختلفة . وهكذا ينبغي أن نميز بين « وجود » ميزان مدفوعات ، وبين « مشكلة » ميزان المدفوعات . فعندما يتحقق الاندماج الاقتصادي بين عدة مناطق ، توجد موازين مدفوعات بينها ، ولكن لا توجد مشكلة موازين مدفوعات لها .

ومما يساعد على توفير القدرة على حل مشاكل موازين المدفوعات فيما بين المناطق المختلفة بسهولة وسرعة وجود تيار مستمر ومقبول من « الأصول المالية » ، بالإضافة إلى توافر أجهزة تلقائية لتعديل سلوك المناطق بما يحقق التوازن (وسواء عن طريق تغيرات الأثمان أو الدخول أو هما معاً أو حركات عناصر الانتاج) . ولذلك فإن من أهم ما يضمن تحقيق الاندماج الاقتصادي هو تحقيق الاندماج في السوق المالي وبوجه خاص توفير أصول مالية مقبولة بين كافة المناطق^(١) .

Cf. J. C. Ingram, Some Implications of Puerto Rican (١)
Experience, Regional Payments Mechanism : The Case of
Puerto Rico, University of North Carolins Press, 1962.

ولبيان كيف تؤدي الأصول المالية إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل بين المناطق المختلفة ، وبذلك تحل دائماً مشكلة ميزان المدفوعات بينها - نفترض أن الدولة تتكون من منطقتين : المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية ، ونفترض أن « المنطقة الشرقية » تعرف عجزاً في ميزان مدفوعاتها مع « المنطقة الغربية » أي أن المنطقة الغربية تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها مع المنطقة الشرقية . هنا يصبح تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل بين المنطقتين رهناً بالقسرة على حل مشكلة ميزان المدفوعات بسهولة ويسر (ودون حاجة إلى اللجوء إلى فرض قيود) . إن وجود عجز في ميزان مدفوعات المنطقة الشرقية يعنى أن تيار السلع والخدمات العينية التي تحصل عليها من المنطقة الغربية أكبر من تيار السلع والخدمات العينية التي تصدرها لها . والمنطقة الشرقية تستطيع أن تستمر في هذا العجز إذا استطاعت أن تتخلى عن جزء من أصولها المالية للمنطقة الغربية ، وهذا يفترض أن المنطقة الغربية تقبل الاحتفاظ بالأصول المالية التي تصدرها المنطقة الشرقية لها^(١) . وطالما أن المنطقة الشرقية قادرة وراغبة في التخلي عن أصول مالية ، والمنطقة الغربية قادرة وراغبة في الحصول على هذه الأصول المالية ، فإن « مشكلة » ميزان المدفوعات بين المنطقتين تحل في سهولة ويسر . وهكذا نجد أن اندماج سوق الأصول المالية يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل بين منطقتين . ومعنى اندماج سوق الأصول المالية هو أن هذه الأصول المالية قادرة على الانتقال من منطقة إلى أخرى دون قيود أو عقبات من أي نوع ، وأنه لا يوجد أي تحيز لدى الأفراد لتفضيل احتفاظهم بأصول مالية صادرة في منطقتهم دون أصول مالية أخرى صادرة في منطقة أخرى^(٢) .

Cf. Walter Isard, *Methods of Regional Analysis* : (١)
An Introduction to Regional Science, The M.I.T. Press, 1950,
p. 122.

Cf. T. Scitovsky, *op. cit.*, p. 89.

(٢)

وهذا الانتقال للأصول المالية من المنطقة الشرقية (ذات العجز في ميزان المدفوعات) إلى المنطقة الغربية (ذات الفائض في ميزان المدفوعات) من شأنه أن يغير من السلوك الاقتصادي لهما في المدة الطويلة بما يساعد على إعادة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات . فالمنطقة الشرقية تجد نفسها وقد نقصت حقوقها المالية وزادت التزاماتها تضطر إلى تخفيض إنفاقها ومن ثم العجز في ميزان مدفوعاتها ، وعلى العكس فإن المنطقة الغربية وقد زادت ثروتها المالية تجد حافظاً على زيادة الانفاق والحصول على سلع وخدمات من المنطقة الشرقية ومن ثم يتجه الفائض في ميزان مدفوعاتها إلى التناقص . وهكذا نجد أن اندماج سوق الأصول المالية يسمح بحل مشكلة ميزان المدفوعات ، ويؤدي في المدة الطويلة إلى إحداث ردود فعل من أجل إصلاح الاختلال في هذه الموازين . وبطبيعة الأحوال فإن الأمور لا تعرض بهذه البساطة دائماً ، وهناك - في معظم الأحوال - كثير من التأثيرات غير المباشرة التي قد تذهب في اتجاه أو آخر (تأثيرات المضاعف) . ومع ذلك فإن ما ذكرناه يعتبر تبسيطاً وتوضيحاً لمعنى الاندماج في سوق الأصول المالية .

وغنى عن البيان أن الاندماج الكامل لا يعدو أن يكون نموذجاً نظرياً يساعد على فهم الميكانيكية التي يتم بها حل مشكلة ميزان المدفوعات ، وهو أشبه بنموذج المنافسة الكاملة يساعد على الفهم دون أن يمكن القول بإمكان تحقيقه في الواقع . فليست كل الأصول المالية قابلة للانتقال من منطقة إلى أخرى دون أية قيود حتى في أكثر الدول اندماجاً . فهناك مثلاً الأصول العينية التي لا تقبل الانتقال أصلاً مثل ملكية العقارات والأراضي ، وليس من الضروري أن يقبل المقيم في منطقة أخرى أن يكون له ملكية عقارية في منطقة بعيدة عنه . فهنا نجد نوعاً من التحيز والتفضيل للحصول على الأصول العينية في نفس المنطقة ، كذلك من المحتمل أن تكون الأصول المالية المنقولة (الأسهم والسندات) ذات تفضيل معين في منطقة معينة لارتباطها بنشاط صناعي أو تجاري معروف فيها ومحل ثقة ، ولكنه غير معروف تماماً

خارجها ، وهكذا نجد دائماً إلى جانب الأصول المالية المندمجة ، أصولاً أخرى لا تقبل الانتقال — على الأقل بنفس الثمن .

وفي مثل هذه الأحوال فإننا نجد أن وجود منطقة في حالة عجز ومنطقة في حالة فائض في موازين مدفوعاتها قد ارتبط بزيادة عرض الأصول المالية في المنطقة الأولى دون أن تطلبها المنطقة الثانية ، وزيادة في الطلب على الأصول المالية في المنطقة الثانية دون أن تتمكن المنطقة الأولى من سد هذا الطلب . وهكذا تعرف المنطقة الأولى (الشرقية في مثالنا) انخفاضاً في أثمان أصولها المالية ، والمنطقة الغربية ارتفاعاً في هذه الأثمان ، فتعرف الأولى خسارة رأسمالية وتحقق الثانية كسباً رأسمالياً . ويرتبط بهذا التغيير في الأثمان النسبية للأصول المالية المتداولة في المنطقتين تغير في مستوى الانفاق في كل منهما . وهو تغير يساعد — عادة — على الاتجاه نحو تصحيح اختلال موازين المدفوعات .

وهكذا نجد أن اندماج سوق الأصول المالية يساعد بشكل قوى على تحقيق الاندماج الاقتصادي . ويتحقق هذا الأمر عادة داخل حدود الدولة السياسية الواحدة ، بل إننا قد نجد في أحوال أخرى ، فيذكر لنا Ingram كيف أن برتوريكو مندمجة اقتصادياً في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق اندماج سوق الأصول المالية ، وكيف أنها عن هذا الطريق تستطيع أن تحل مشكلة ميزان المدفوعات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية^(١) . بل إن ما حقق الاندماج الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها بمناطقها المترامية الأطراف ، إنما هو كثرة هذه الأصول المالية ذات القبول الوطني ، فأكثر من ثلث الأصول المالية المتداولة فيها له هذه الصفة الوطنية^(٢) .

وقد قيل إنه يمكن مقارنة مشاكل موازين المدفوعات بين المناطق

Cf. Ingram, op. cit.

(١)

Cf. T. Scitovsky, op. cit., p. 95.

(٢)

بمشاكل موازين المدفوعات الدولية في ظل قاعدة الذهب . وهذه المقارنة وإن كانت تلقى أضواء على فهم مشاكل العلاقات بين المناطق إلا أنها كثيراً ما تخفى جوانب أخرى^(١) . فإذا كانت قاعدة الذهب تساعد على إدماج الأسواق المالية بين الدول ، إلا أنه توجد داخل الدولة الواحدة بعض العوامل التي تساعد على حل مشاكل موازين المدفوعات والتي لا توجد في العلاقات الدولية . فتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات بين الدول يتم عن طريق تغيرات الأثمان (النظرية التقليدية) أو الأثمان والدخول (نظرية كينز) كنتيجة لانتقالات الذهب . أما تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات بين المناطق داخل الدولة فإنه يعتمد بالإضافة إلى ذلك على حركات الأصول المالية وما يرتبط به من انتقالات لرؤوس الاموال بحيث تقوم مدخرات منطقة بتمويل استثمارات منطقة أخرى . كذلك فإن انتقالات العمل من منطقة إلى أخرى يغير من ظروف الإنتاج فيما بين المناطق بدرجة أكبر مما يحدث فيما بين الدول . ولذلك فإننا نجد أن النظرية التقليدية في التجارة الدولية تقيم التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على مدى حرية عناصر الانتاج على الانتقال . كذلك فإن من أهم ما يميز مشاكل موازين المدفوعات بين المناطق عن موازين المدفوعات الدولية ، الدور الذي تقوم به الدولة باعتبارها قادرة على إجراء تحويلات من منطقة إلى أخرى عن طريق السياسة المالية وغيرها^(٢) . فالدولة تعتبر من العناصر التي تساعد على حل مشاكل موازين المدفوعات بين المناطق ، والتي لا يوجد لها مقابل في العلاقات الدولية .

Cf. Bela Balassa, The Theory of Economic Intogration, (١)
George Allen & Unwin Ltd., London, 1961, p. 252.

Cf. J. E. Meade, The Balance of Payments, Oxford (٢)
University Press, 1952, p. 253.

النقود والأصول المالية :

أشرنا إلى الدور الأساسي الذي تقوم به الأصول المالية في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين المناطق . والواقع أن النقود هي أخطر الأصول المالية لأنها - بحسب التعريف - الأصل المالي ذو القبول العام . أضف إلى ذلك أن توحيد النقود السائدة ، ومن ثم إطار الحساب الاقتصادي ، من شأنه أن يساعد على زيادة قبول وانتشار الأصول المالية الأخرى مما يزيد من درجة الاندماج الاقتصادي .

والواقع أن الفهم الكامل للنقود - رغم أهميتها وقدمها - لم يتحقق إلا في وقت حديث نسبياً ، ولعدد من المتخصصين . وقد طالب هكس في مقال شهير سنة ١٩٣٥^(١) بضرورة إمعان النظر في النقود ، وطالب بثورة حديثة في النظرية النقدية أشبه بالثورة الحديثة في النظريات الاقتصادية بصفة عامة . ورأى بوجه خاص ضرورة دراسة النقود في إطار نظرية عامة للاختيار بين الأصول . وقد ظهرت آثار هذه الدعوة مع التطورات اللاحقة وخاصة مع ظهور نظرية « يكتز » في تفضيل السيولة . ولكن يبدو أن دراسة النقود كجزء من نظرية الأصول المالية لم يتحقق بشكل كامل إلا مع دراسة Gurley and Shaw^(٢) .

إن فكرة الأصول المالية إنما ترجع - كما يستفاد مما تقدم - إلى حاجة الاقتصاد إلى التمويل . وهذه الحاجة إلى التمويل إنما تفسر بالامتداد الزمني للنشاط الاقتصادي من ناحية ، وبعدم إمكان تحقق التوافق التام بين التوقيت اللازم لهذه الكميات الاقتصادية من ناحية أخرى . فالنشاط الاقتصادي ليس

Cf. J. R. Hicks, A Suggestion for Simplifying the (١)
Theory of Money, Economic, 1935.

Cf. John G. Gurley and Edward S. Shaw, Money in a (٢)
Theory of Finance, The Brooking's Institution, Washington,
1960.

نشاطاً لحظياً يتم وينتهي في لحظة ، ولكنه نشاط له بعد زمني^(١) . ولذلك فأهم الكميات الاقتصادية التي نصادفها هي من قبيل « التيارات الاقتصادية » flows . وإذا كانت الكميات الاقتصادية الأساسية عبارة عن كميات ممتدة في الزمن ، فإنه لا يوجد ما يضمن التعاصر الكامل والتوقيت المنضبط لهذه الكميات . فنجد أن الوحدات الاقتصادية تعرف فترات من العجز وفترات من الفائض . كما توجد بعض الوحدات في حالة عجز في نفس الوقت الذي توجد فيه وحدات أخرى في حالة فائض . ولذلك فإنه من الضروري توفير وسائل مناسبة لنقل الفائض من الوحدات الفائضة إلى الوحدات العاجزة ، أو حفظه لنفس الوحدة من فترات الفائض لكي تستخدمه في فترات العجز . وينبغي أن تسمح هذه الوسائل بالتخلي عن بعض السلع (الأصول العينية) مؤقتاً لوحدات أخرى عاجزة أو لفترات تالية لنفس الوحدة ، وبحيث يمكن استرداد هذه السلع فيما بعد . وهذا هو ما أدى إلى ظهور الأصول المالية . فالوحدة الفائضة تتخلى عن بعض الأصول العينية مقابل بعض الأصول أو الحقوق المالية ، وعندما تحتاج هذه الوحدة للسلع والخدمات فيما بعد فإنها تتخلى عن هذه الأصول المالية وتحصل على أصول عينية . ولذلك فإن وجود أصول مالية وحقوق والتزامات بين الأفراد والقطاعات يعتبر أمراً ضرورياً في الحياة الاقتصادية .

وإذا كان وجود أصول مالية أمراً ضرورياً على النحو المتقدم . فإنه يجب التنوع في خصائص هذه الأصول المالية بما يساعد على انتشارها ومن ثم زيادة التمويل في الاقتصاد . ومن أهم وسائل تدعيم التمويل في الاقتصاد توفير حماية للوحدات الفائضة بأن حقوقها المالية يمكن استردادها وتحويلها إلى أصول عينية ، لأن الأصول العينية وحدها (سلع استهلاك واستثمار) هي التي

(١) حازم الببلاوي ، مشكلة السيولة الدولية ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ،

رقم ٢٤ لسنة ٧١ - ١٩٧٢ ، ص ٤ ما بعدها .

تغل عائداً يمكن الإفادة منه لإشباع الحاجات (سلع استهلاكية) أو لزيادة الانتاج (سلع استثمارية) . والتزام المدين ببرد الفائض الذي حصل عليه يعتبر ضماناً للوحدة الفائضة ، ولكن إمكان تحويل هذا الالتزام إلى أفراد آخرين والحصول منهم على الوفاء لما يزيد الضمان للوحدة الفائضة . وكلما زاد عدد الأفراد الذين يقبلون تحويل هذا الأصل المالى إلى أصول عينية كلما تأكد ضمان حقوق الوحدة الفائضة عند التنازل مما حققته من فائض . ولذلك فإذا كان الأصل المالى مما يقبل التداول ، فان هذا من شأنه أن يزيد من رغبة الوحدات الفائضة فى التمويل . وهكذا يزداد النشاط الاقتصادى مع زيادة الأصول التى تتمتع بنوع من السيولة . وغنى عن البيان أن أفضل الأصول المالية ، من هذه الناحية هى الأصول المالية التى تتمتع بالقبول العام ، فهى تعطى صاحبها حقاً فى الحصول على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة فى السوق من أى فرد ، وجميع الأفراد يقبلون التنازل عما لديهم من أصول عينية مقابل الحصول على هذا الحق المالى ذى القبول العام . وهذه هى النقود ، فالنقود أصل مالى ذو قبول عام .

ولم يتوصل الإنسان ببساطة إلى النظر إلى النقود باعتبارها ديناً على الاقتصاد القومى . فهى أصل مالى ذو قبول عام . وقد كان الاعتقاد السائد هو أن النقود سلعة تتمتع بالقبول العام بالنظر إلى خصائصها الذاتية (الذهب بوجه خاص) . وبعد مراحل تاريخية طويلة اكتشف الإنسان حقيقة النقود باعتبارها أصولاً مالية تصدرها بعض المؤسسات ، فظهرت النقود الورقية ثم نقود الودائع . وهى فى جميع الأحوال لا تعدو أن تكون مديونية هذه المؤسسات التى تتمتع فى نفس الوقت بالقبول العام .

وإذا كانت النقود أصلاً مالياً كغيرها من الأصول المالية ومن ثم تعتبر مخزناً للقيم ووسيلة لنقل الفائض من الوحدات الفائضة إلى الوحدات العاجزة ،

فان قيام النقود بوظائف أخرى (كقياس للقيم ووسيط في التبادل) يعتبر أمراً حيويّاً لنمو الأصول المالية بصفة عامة ، وبالتالي نمو النشاط الاقتصادي وزيادة الاندماج بين المناطق والقطاعات ، فوجود وحدات للقياس (النقود) يعتبر أمراً ضرورياً لظهور الأثمان النقدية ، وبدونها لا يمكن إجراء الحساب الاقتصادي وإجراء المقارنات والاختيار دون نفقة كبيرة . فالنقود تمثل أرخص وسيلة لنقل المعلومات ، ومن ثم تساعد على حسن الاختيار وتحقيق الرشادة الاقتصادية . فمن المعروف أنه لو لم يوجد مقياس عام للقيم فان حجم المعلومات التي يجب على الفرد معرفتها لإجراء أى اختبار سيزيد زيادة كبيرة جداً ، وذلك في حين أن وجود مقياس مشترك للقيم يؤدي إلى تخفيض حجم المعلومات اللازمة مع عدم التضحية بأية حقائق^(١) . ومن الواضح أن هذا يمثل كسباً كبيراً في تحقيق الرشادة الاقتصادية ، وهذا الكسب يصدق على أسواق الأصول المالية كما يصدق على الأسواق بصفة عامة في الاقتصاد . والواقع أنه لا يمكن إجراء أى تخطيط (على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد القومي) إلا باستخدام وحدات عامة للقياس . وعندما تفقد النقود وظيفتها كقياس للقيم فان ذلك يؤدي إلى تحمل نفقات ضخمة لكي يمكن الحصول على نفس المعلومات التي تنتقلها الأثمان النقدية^(٢) .

(١) إذا لم توجد نقود ومن ثم وحدات عامة للقياس ، فإنه يجب لمعرفة الأثمان بالنسبة

للسلع ومن ثم لإمكان إجراء الاختبار الرشيد - معرفة $\frac{n(1-n)}{2}$ إذا كان عدد السلع n .

في حين أن استخدام إحدى هذه السلع كنقود تقوم بوظيفة مقياس القيم يؤدي إلى تخفيض هذا العدد إلى $n-1$ فقط .

W. C. Jevons, Money and the Mechanism of Exchange, Kegan Paul, 23rd. edition, 1910, p. 4.

(٢) وقد قدرت بعض الدراسات زيادة النفقات اللازمة للحصول على نفس المعلومات في

حالات التضخم الجامع وعندما تفقد النقود وظيفتها كقياس للقيم - بزيادة قدرها ٤٣% (في حالة =

وبالمثل فإن ما تحققه النقود - كوسيط في التبادل - من فائدة للاقتصاد بصفة عامة ينطبق في نفس الوقت على الأصول المالية، مما يساعد على زيادة الاندماج الاقتصادي. فوجود وسيط للتبادل يؤدي إلى تخفيض نفقة المعاملات إلى أدنى حد ومن ثم يؤدي إلى زيادة حجم هذه المعاملات. وهذه الزيادة في أحجام المعاملات تساعد على توفير الظروف المناسبة لامكان المقارنة بين المبادلات المتشابهة ومن ثم تحقق المنافسة ووحدة السوق. وتنطبق هذه الأمور على أسواق الأصول المالية كما تنطبق على الأسواق بصفة عامة. ولذلك يمكن القول بأن «وحدة النقد إنما تمثل أفضل وأرخص فرصة متاحة للوحدات الاقتصادية عن المعلومات المتوافرة في الاقتصاد. فعن طريق هذه الوحدات النقدية يمكن مقارنة الاختبارات المتاحة أمام الوحدة الاقتصادية، وبذلك يمكن اختيار الوضع الأمثل وتحقيق الرشادة الاقتصادية لتوحيد النقود يؤدي إلى توحيد إطار الحساب الاقتصادي».

النقود والسياسة الاقتصادية:

ولا تقتصر أهمية النقود في أنها أهم الأصول المالية، وفيما تحققه من توحيد لإطار الحساب الاقتصادي ومن تسهيل للتبادل بصفة عامة وللأصول المالية بوجه خاص، وإنما تتعلق هذه الأهمية بالدور الذي تقوم به النقود باعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية. فإذا كانت النقود أصلاً مالياً إلا أن إصدارها لا يترك لمحض الصدفة أو لهوى المؤسسات النقدية، وإنما يتوقف إصدار النقود وكيفيته وخصائصه لإرادة واعية. ولذلك فإن السياسة النقدية إنها تعبر عن مظهر من مظاهر السيادة الاقتصادية، ويعتبر توحيد النقد تعبيراً

=شركة Simens Schukent (في ألمانيا خلال فترات التضخم العظيم بعد الحرب العالمية الأولى ونفس الشيء بالنسبة للشركات المماثلة).

C. Breciani - Tuyroni, The Economics of Inflation, Allen and Unwin, London, 1931, p. 217.

عن الخضوع لنفس أهداف السياسة الاقتصادية . فما يعوق تحقيق الاندماج الاقتصادي بين منطقتين إمكان قيام عقبات أمام حركات السلع والموارد بينهما أو احتمالات تغير قيمة الأصول في إحداها نتيجة قرارات خاصة أو سياسات مستقلة . ولذلك فإن استبعاد هذه العقبات والاحتمالات بين المناطق المختلفة هو ما يساعد على تحقيق الاندماج الاقتصادي . ولا جدال في أن تعدد السياسات النقدية لما يخلق مزيداً من العقبات وأن توحيد هذه السياسة لما يؤدي إلى إزالة هذه العقبات .

ولذلك يرى Scitovsky أن التأكد من تحقيق سوق أوروبية حقيقية يقتضى توفير الاعتقاد بأن هذه السوق قد قامت لتبقى وأن العلاقات بين « مناطق » السوق لن تتعرض في أى وقت لأية عقبات أو قلاقل سواء من ناحية قيود التجارة بين المناطق المختلفة أو وضع رقابة على الصرف أو تعديلات على أسعار الصرف ، وأن « تحقيق هذه الشروط إنما يعنى فى الواقع إنشاء عملة موحدة للسوق الأوروبية »^(١) . وهكذا فلا مناص من أن نعيد ما ذهبنا إليه فى مقالنا السابق من أن « توحيد النقد يعنى توحيد السلطات النقدية ومن ثم السياسة الاقتصادية . وهكذا يتحدد السلوك الاقتصادي فى مواجهة سلطة واحدة فلا تقوم أية حاجة للمضاربة أو اختلاف السلوك الاقتصادي » .

وإذا كان معيار الاندماج الاقتصادي بين منطقتين هو مدى السهولة التى يتم بها حل « مشكلة » ميزان المدفوعات بين هاتين المنطقتين ، فى حالة وقوعه ، فإنه لا شك أن توحيد النقد بينهما يساعد على حل هذا الاختلال بأقل قدر من التضحيات . فوجود نقود موحدة فى المنطقتين ، يعنى ، عادة ، نقص كمية النقود فى منطقة العجز وزيادة فى منطقة الفائض بنفس المقدار وهو قيمة

Cf. T. Scitovsky, Economic Theory and Western (١)
Europe an Integration, Unwin University Press, London,
1958, p. 79.

الاختلال . وهذا أشبه بالنظم النقدية التي تأخذ بفكرة الاحتياطي بنسبة ١٠٠٪ . أما في حالة اختلال ميزان المدفوعات بين الدول وتسويته عن طريق دفع عناصر السيولة الدولية (من ذهب و عملات أجنبية) ، فقد لا يؤدي ذلك إلى انخفاض التداول النقدي في دولة العجز وزيادة في دولة الفائض بنفس النسبة ويقدر الاختلال ، إذا كانت الدول — كما هي العادة — لا تأخذ بفكرة الاحتياطي ١٠٠٪ . ففي هذه الحالة لا بد أن ينخفض التداول النقدي بنسبة أكبر من العجز في دولة العجز ويزيد بنسبة أكبر في دولة الفائض . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات أكبر خطورة على الدولتين . ولذلك فإن توحيد النقود بين منطقتين يجعل التأثيرات أيسر قبولا ، ومن ثم تحقيقاً ، لعدم وجود مثل تأثير المضاعف على التداول النقدي . وهكذا يساعد توحيد النقود على تسهيل حل مشكلة ميزان المدفوعات بين المناطق المختلفة^(١) .

وإزاء هذه الأهمية الكبرى لتوحيد النقد ، فقد استخدمت فكرة المناطق النقدية Currency - Area لتفسير حركات رؤوس الأموال . ففي داخل الدولة الواحدة تخضع انتقالات رؤوس الأموال من منطقة إلى أخرى ، ومن ثم تمويل استثمارات منطقة بمداخرات منطقة أخرى — تخضع هذه الانتقالات لاعتبارات الانتاجية ومختلف عناصر توطين الصناعة طالما يتحقق الاندماج الاقتصادي على النحو الذي أشرنا إليه ، وبوجه خاص طالما يؤدي توحيد النقد إلى إدماج سوق الأصول المالية وتوحيد إطار السياسة الاقتصادية . أما انتقالات رؤوس الأموال فيما بين الدول المختلفة ، وبخاصة الاستثمارات المباشرة الأجنبية . فقد أثارت جدلاً كبيراً . والواقع أن الدول تختلف عن بعضها — على الأقل — من ناحيتين يمكن أن نعتمد فيها على فكرتين : هناك فكرة المناطق الجمركية Customs - Area ، وهناك فكرة المناطق النقدية^(٢) .

Cf. J. E. Meade, The Balance of Payments, op. cit., (١)
p. 250.

Cf. Robert Z. Aliber, A Theory of Direct Foreign In- (٢)
vestment, in The International Corporation, A Symposium,
edited by G. P. Kindleberger, MIT Press, 1970, p. 21.

فأما وجود مناطق جمركية متعددة فإنه يعنى إمكان اختلاف أثمان السلع بين المناطق بأكثر من نفقات الانتقال نظراً لوجود رسوم جمركية تضاف إلى أثمانها عند عبورها للحدود الدولية . وأما وجود مناطق نقدية متعددة فيعنى إمكان تنوع أسعار الفائدة (العائد) على الأصول من ذات النوع في المناطق المختلفة بالنظر إلى إمكانيات تغير أسعار الصرف (أو مخاطره) واختلاف السياسات النقدية . والواقع أن الاعتماد على التفسير القائم على تعدد المناطق الجمركية ، يعنى أن حركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست سوى إحدى مشاكل توطين الصناعة ، وحيث يجب إضافة الرسوم الجمركية إلى نفقات النقل عند تحديد توطن الصناعة . وغنى عن البيان أن هذا الأساس يعجز عن إعطاء تفسير مقبول للاستثمارات الأجنبية المباشرة . ولذلك فيبدو أن التفسير الآخر هو الأقرب إلى المعقول ؛ فتعدد المناطق النقدية يشير إلى إمكان تنوع أسعار الفائدة على الأصول المشابهة نظراً لاختلاف التوقعات حول السياسة النقدية . وهذا التفسير لحركات رؤوس الأموال الدولية وبوجه خاص للاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما يعتمد في الواقع على ماى اندماج أو انفصال أسواق الأصول المالية ورأس المال كنتيجة لوحدة أو تعدد المناطق النقدية .

وقد تميز القرن التاسع عشر عن القرن العشرين بأهمية وضخامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(١) . ويفسر ذلك إلى حد بعيد بالدور الذى قامت به سوق لندن فى توحيد ودمج أسواق الأصول المالية العالمية نتيجة للوحدة النقدية التى سادت العالم مع تطبيق قاعدة الذهب^(٢) . فقاعدة الذهب التى سادت خلال ذلك القرن ، وخاصة مع السياسة النقدية لبنك إنجلترا قد

Cf. R. Hurkke, International Investment today in the (١)
Light of the Nineteenth Century Experience, The Economic
Journal 1954.

Cf. T. Scitvosky, Economic Theory and Western Euro- (٢)
pean Integration, p. 91.

حققت إلى حد بعيد توحيداً في المناطق النقدية . فالدول المختلفة كانت تخضع عادة سياستها النقدية لاعتبارات الذهب والتوازن الخارجي . فالعالم كان أقرب إلى أن يكون وحدة نقدية . وهكذا نجد أن تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما هو رهن بتوحيد المناطق النقدية ، وهو ما يتحقق داخل الدولة الواحدة بين المناطق المختلفة نتيجة لتوحيد النقد . ولعل إدراك أهمية توحيد النقد ومدى تأثيره على إمكان توفير حل سريع وسهل نسبياً لمشاكل موازين المدفوعات بين المناطق ، - ومن ثم تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي - لعل ذلك هو الذي جعل إنجلترا تصر خلال الحرب العالمية الثانية على فرض نظام منطقة الاسترليني على الدول التابعة لها . (ومع ذلك فإن هذا النظام لم يطبق إلا بشكل جزئي وفي اتجاه واحد . فعلى حين أن الجنيه الاسترليني كان مقبولاً كأصل مالي وبسعر ثابت في دول منطقة الاسترليني ، فإن عملات دول المنطقة لم يسمح لها بعد الحرب بالقبول تلقائياً في إنجلترا . وحيث عمدت إلى تجميد الأرصدة الأسترلينية) .

ولعله يتضح الآن من كل ما تقدم كيف أن تحقيق الوحدة الاندماجية بين بلدين يفترض توحيد النقد . « ولكن توحيد النقد بين منطقتين يؤدي إلى خلق مشاكل عديدة لا بد وأن نجد لها حلولاً مناسبة . ونود هنا أن نتعرض إلى قضية واحدة وهي كيفية تحديد علاقة العملات السائدة في مصر وليبيا بالوحدة المقترحة . فتحديد سعر الصرف بين الجنيه المصري والدينار الليبي وبين وحدة النقد الجديدة - أيا كان اسمها - سوف تثير الكثير من المشاكل . وهذه قضية هامة لأنه بمجرد الاتفاق على وحدات النقد الجديدة فينبغي أن يعاد تقدير جميع المعاملات السابقة وفقاً لهذه الوحدة الجديدة » .

قيمة النقود :

« عند تقدير سعر الصرف بين الجنيه المصري والدينار الليبي وبين الوحدة النقدية الجديدة المقترحة ، يجب الاعتماد على القيمة الحقيقية لكل منهما في

ضوء الأهداف المرجوة من تحقيق الاندماج بين البلدين . غير أن قيمة النقود - أي نقود - ليست مسألة واضحة تماماً وهي لا تؤدي إلى نتائج قاطعة .

ويمكن القول بأن قيمة النقود هي قوتها الشرائية ، أو مدى السيطرة لوحدات النقد على السلع والخدمات . فكلما زادت هذه السلع والخدمات التي تتبادل مع وحدة النقد كلما زادت قيمة النقود ، والعكس بالعكس . ومع ذلك فإن الأمور لا تعرض دائماً ببساطة . فالفكرة وراء البحث عن قيمة النقود هي أن تغير الأثمان يحدث لسببين يمكن ، على الأقل نظرياً ، فصلهما . فالسبب الأول راجع إلى التغير في قيمة النقود ذاتها ، والسبب الثاني راجع إلى ظروف طلب بعرض كل سلعة على انفراد . ويتميز السبب الأول بأنه عام يشمل كل السلع . وتحاول نظرية الأرقام القياسية البحث عن التغيرات الراجعة إليه وحده^(١) .

وقد بذلت عدة محاولات نظرية لقياس تغيرات قيمة النقود ، ومع ذلك فإن هذه المحاولات لم تنجح في تقديم أي أساس نظري مقبول^(٢) . وقد انتهت معظم هذه المحاولات إلى نتائج محدودة جداً لا تكاد تخرج عن الصيغ التقليدية المعروفة في الأرقام القياسية Paasche, Laspayres . والواقع أن المشكلة الرئيسية هي أن البحث عن الرقم القياسي المناسب هو مشكلة نظرية يجب على الاقتصادى أن يوضح تعريفها الدقيق . ولكن الذى يحدث عملاً هو أن الاقتصادى يتركها للاحصائى . ويكتشف هذا الأخير أنه لا توجد نظرية

Cf. Philippe Mouchez, Les Indices de Prix, edition (١)
Cujas, Paris, 1961, p. 87.

Cf. F. Divisia, L'Indice Monétaire et la Théorie de (٢)
la Monnaie, Revue d'Economie Politique, 1925, et 1926, J.
Ruoff, Théorie des Phénomènes Monétaires, Payot, Paris,
1927.

لديه وأن ما تحت تصرفه من أدوات إحصائية لا يصلح لإعطاء إجابة محددة عن سؤال غير محدد . فما يبدو صعوبة عملية ليس في حقيقة الأمر سوى استحالة منطقية^(١) . والصحيح أنه لا يوجد مقياس واحد مقبول في ذاته لقيمة النقود ، وأى مقياس لا يعدو أن يكون وسيلة تستخدم من أجل غرض محدد في النظرية^(٢) . فالباحث الاقتصادي محدد بشكل دقيق للاحصائي ما يريده من بحثه . ويمكن للاحصائي في ضوء هذا الهدف أن يحدد كيفية تقدير الرقم القياسي المناسب لقيمة النقود .

ولا شك أن تحقيق الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا سيؤدي إلى إحداث تغيرات كثيرة في الهيكل الاقتصادي للبلدين . وهذه التغيرات هي المبرر الحقيقي للوحدة . فإذا لم يترتب على تحقيق الوحدة أى تغيير ، فأى هدف تحققه إذن ؟ ولذلك فلا بد أن ننتظر أن يترتب على تحقيق الوحدة زيادة الانتاج في المنطقتين مع تحقيق التكامل بينهما ، وزيادة التبادل التجارى ، وتقارب هياكل الأثمان ، واضطراد نمو الدخل . وتحقيق هذه الأهداف هو مسئولية السياسة الاقتصادية الموحدة للدولة الجديدة . وهو ما يقتضى التخطيط على مستوى المنطقتين بما يحقق ما تراه من أهداف . وفي سبيل ذلك ينبغي توحيد أجهزة السياسة الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية مع ما تتطلبه من توحيد للنقد على ما سبق أن أشرنا . « فهدف الوحدة يجب أن يكون تحقيق التنمية الاقتصادية على أساس من التنمية المتوازنة بين الأقطار من جهة وبين المناطق من جهة أخرى . (ويجب) أن ننظر إلى المشاكل الأخرى كمشكلة النقد والتجارة على مدى مساهمتها في تحقيق هذا الهدف وعلى أساس أنها ليست أهدافاً في حد ذاتها ، فالسياسات النقدية والسياسات التجارية

W. Leontief, Composite Commodities and the Problem of Index Numbers, *Econometrica*, Vol. 4, Jan. 1936. (١)

cf. P. Mouchey, op. cit., p. 195. (٢)

وغيرها وسائل لأهداف^(١). وإذا كانت السياسة النقدية لا تعدو أن تكون وسيلة لأهداف ، فإن كيفية استخدامها رهن بتحديد وتعريف الأهداف المرجوة ، ولكن ينبغي في جميع الأحيان وضع هذه الوسيلة - مع غيرها - تحت تصرف الدولة الجديدة حتى تملك هذه الدولة الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها . وإذا كانت ممارسة السياسة النقدية رهن بالأهداف الموضوعية ، فإنه ينبغي عند توحيد النقد ، ومن ثم عند وضع هذه الوسيلة في يد الدولة الجديدة - ينبغي مراعاة المصالح المشروعة للمواطنين في المنطقتين . وقد أوضحنا في مقدمة هذا البحث أننا نعتقد أن هذه المصالح المشروعة تتمثل في حالتنا في حماية مستوى دخولهم الحقيقية دون مساس ، وبحيث لا يترتب على مجرد احلال عملة جديدة محل العملة السائدة أى أضرار بهم فيما يتعلق بالاشباع الحقيقي لهم . فيجب عند توحيد النقد أن يحتفظ للأفراد في كل من المنطقتين بمستوى دخولهم الحقيقية بمعنى أن يتمكنوا بعد استخدام وحدات النقد الجديدة من الحصول على نفس القدر من السلع والخدمات . وبطبيعة الأحوال ، فإن السياسة الاقتصادية الموحدة للدولة الجديدة تستطيع ابتداءً من هذه الحقيقة أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية للدولة الجديدة في المستقبل . ولا يخفى أن تحديد المصالح المشروعة للمواطنين على هذا النحو ليس أكثر من موقف شخصي نحت يعتمد على تفضيلات الباحث . وقد يرى شخص آخر أهدافاً أخرى مختلفة تماماً بناء على تفضيلات أخرى ، كأن تتحمل مصر وحدها العبء أو أن تتحمله ليبيا أو

ملاحظات الخاتمة

(١) عياد محمد العزابي ، خطة متكاملة للتنمية قبل بحث مشاكل النقد ، جريدة الأهرام ٢٢-١٢-١٩٧٢ . ويبدو من سياق ذلك المقال أن الكاتب يرى فيه معارضة لآرائنا ، كما يذهب في نفس المقال إلى ضرورة الأخذ بمركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . ونحن من جانبنا نوافق معه ، ولكننا لا نرى الصلة بين هذه الأمور وبين توحيد أو عدم توحيد النقد ، أو بين الأخذ بالقيمة الداخلية أو القيمة الخارجية كأساس لتحديد أسعار الصرف . ولذلك فإننا لم نستطع أن ندين حقيقة الاعتراض ، إن كان ثمة اعتراض على الآراء التي نشرت لنا في جريدة الأهرام والتي علق عليها بالمقال المشار إليه .

غير ذلك من الأحكام التقديرية التي لا يمكن أن تتصف بالموضوعية . وإزاء ذلك ، فقد حرصت في مقدمة هذا البحث على إيضاح هذا التفضيل الشخصي كأحد الفروض الأساسية التي تصدر عنها الآراء الواردة فيه .

وإذا كان من الممكن أن تختلف أثمان مجموعات السلع والخدمات اختلافات كبيرة من مكان لآخر ، ومن فترة لأخرى ، فإنه ينبغي عند اختيار مقياس قيمة النقود أن نوضح الغرض المقصود على وجه التحديد . « فقد تظهر مجموعة من السلع والخدمات رخيصة في مكان وغالية في مكان آخر ، في حين أن مجموعة أخرى تلبو على العكس غالية في المكان الأول ورخيصة في المكان الثاني » . ولذلك فإذا كان الفرض الذي أخذناه عن الهدف المقصود عند توحيد النقد مقبولا ، فقد يكون من المناسب أن نستخدم الأرقام القياسية التي تمثل ميزانية معينة حتى يمكن إجراء المقابلة والمقارنة للاشباع « المتماثل » equivalence لأصحاب الدخول المختلفين^(١) ولذلك فإنه يجب عند تحديد قيمة النقود التي تؤخذ في الاعتبار كأساس للتوحيد النقدي ، أن ننظر إلى قيمة النقود محدودة في شكل أثمان مجموعات من السلع والخدمات التي تنفقها الطبقات المختلفة^(٢) . وبطبيعة الأحوال فإنه متى حدد الاقتصادى الهدف الذى يقصده من البحث عن قيمة النقود وبعد أن عرف ما يريده بذلك . فإن مهمة الاحصائى تكون فى ترجمة ذلك والبحث عن أفضل الوسائل الاحصائية اللازمة لذلك . وهو أمر يستدعى القيام بدراسات تفصيلية وتطبيقية لقياس قيمة النقود معرفة على النحو المتقدم .

cf. R. Ray, Etudes Econometriques, Sirey, Paris, 1936. (١)

cf. W. Winker, Quelques Observations Critiques sur les Nombres Indices, Cahiers de Seminaire d'Econometrie, No. 4, Paris, 1956, p. 43. (٢)

القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للنقود :

وبعد أن حددنا الهدف المقصود من البحث من قيمة النقود ، فإنه ينبغي أن نميز بين عدة صور لهذه القيم وأن نأخذ فقط بما يتفق مع هدف حماية الدخول الحقيقية للمواطنين في المنطقتين . وينبغي بوجه خاص التمييز بين القيمة الخارجية للنقود وبين قيمتها الداخلية . وإذا كانت قيمة النقود الخارجية أسهل نسبياً في الوصول إليها ، نظراً لوجود أسعار الصرف الدولية التي تسمح بإعطاء قياس مباشر لها — فإن القيمة الداخلية وحدها ، على النحو الذي أشرنا إليه ، هي التي تصلح أساساً لتحديد أسعار الصرف بين الجنيه المصري والدينار الليبي وبين العملة الجديدة المقترحة للدولة الجديدة .

« فأما القيمة الخارجية للنقود فهي تشير إلى مدى سيطرة النقود على السلع والخدمات التي تتبادل في السوق العالمي . وهذه القيمة بدورها تتوقف على مدى الطلب العالمي على هذه النقود ، فكلما زاد الطلب العالمي على نقود معينة كلما زاد ما تعرضه الدول الأخرى مقابلاًها من عملات دولية ومن ثم من سلع وخدمات في الدول الأخرى . وغني عن البيان أن هذا الطلب العالمي على نقود معينة يتوقف — بصفة أساسية — على وجود طلب على صادرات هذه الدولة » . ونظراً لوجود سوق الصرف التي تتبادل فيها العملات المختلفة ، فإنه يمكن دائماً مقارنة القيمة الخارجية للعملات المختلفة ، واتخاذ أسعار الصرف الدولية مقياساً معقولاً لهذه القيمة الخارجية .

« أما القيمة الداخلية للنقود فإنها تشير إلى مدى سيطرة النقود على السلع والخدمات في الداخل ، أي بالنسبة للتقييم في الدولة . ومن الواضح أن فكرة القيمة الداخلية للنقود لا يمكن أن تتحدد بصفة مطلقة — كما سبق أن أشرنا . وذلك لأنه لا توجد مجموعة واحدة من السلع والخدمات التي تعبر عن مدى سيطرة الوحدة النقدية . فتعدد مستويات الدخول يعني ، في الواقع ، اختلاف مجموعات السلع والخدمات التي تنفق عليها الطبقات المختلفة لأصحاب

الدخول . فالطبقات الفقيرة تنفق على مجموعة من السلع والخدمات تختلف كثيراً أو قليلاً عن مجموعة السلع والخدمات التي تنفق عليها الطبقة الغنية . ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن قيمة النقود بصفة مطلقة دون إشارة إلى طبقات مختلفة من أصحاب الدخول . وإذا أريد تقدير قيمة النقود في ضوء حماية الدخول الحقيقية للأفراد ، فينبغي البحث عن رقم قياسي لنفقات المعيشة للطبقات المختلفة . وهذا وحده هو الذي يحدد القيمة الداخلية للنقود بالنسبة لمستويات المعيشة الحقيقية للأفراد .

« وليس من الضروري أن يوجد ارتباط دائم بين القيمة الخارجية للنقود وبين قيمتها الداخلية (لطبقة معينة) . وإمكان اختلاف القيمة الخارجية للنقود عن قيمتها الداخلية إنما يرجع إلى وجود نوعين من السلع^(١) : سلع دولية ، و سلع محلية ، وإمكان تعارض هيكل إنتاجهما واستهلاكهما . ونقصد بالسلع الدولية تلك السلع والخدمات التي تدخل أو تؤثر في التجارة الدولية ، أما السلع المحلية فهي لا تدخل أو تؤثر في التجارة الدولية إما لأنها لا تقبل الانتقال أصلاً أو أن نفقات نقلها عالية ولا تتناسب البتة مع قيمتها . أو أنها تلتف أثناء الانتقال وينبغي استهلاكها في مكان إنتاجها ، أو أنها تتطلب علاقة شخصية ومباشرة بين المنتج والمستهلك ولا يمكن أداؤها لمستهلك يقيم على مسافات بعيدة » . وغنى عن البيان أن التفرقة بين السلع الدولية والسلع المحلية ليست مسألة قاطعة بحيث يمكن الفصل بينهما فصلاً واضحاً ودقيقاً ، وإنما لا تعدو أن تكون هذه التفرقة - شأن معظم الأمور - مسألة درجة . فهذه التفرقة ليست إلا تعبيراً عن أهمية البعد المكاني في العلاقات الاقتصادية . فإذا كانت الكميات الاقتصادية ذات بعد زمني ، فإن البعد المكاني لا يقل أهمية في النظرية الاقتصادية . وهذا ما يفسر كافة مشاكل توطين الصناعة والنشاطات الاقتصادية بصفة عامة . فوجود البعد المكاني يؤدي إلى إمكان

cf. J. Meade, The Balance of Payments, op. cit., p. 232. (١)

اختلاف أثمان السلع من منطقة إلى أخرى ولو توافرت كافة شروط المنافسة الكاملة ولو لم توجد أية قيود أمام حركات السلع والموارد . فهناك مصاريف النقل التي تؤدي إلى إمكان اختلاف ثمن السلعة من مكان إلى آخر . ولكن البعد المكاني يشمل أموراً أخرى غير مجرد المسافة وما ترتبط به من مصاريف النقل . فقد تتوافر في مكان معين ظروف طبيعية (مناخية أو جغرافية) أو ظروف حضارية (معرفة فنية أو شبكة مواصلات) أو ظروف سياسية (اختلاف السياسات الاقتصادية للدول) ، تجعل مكاناً معيناً يتميز عن مكان آخر . وقد تؤثر هذه الظروف في الأثمان التي تباع بها السلعة في أي من المكانين ، وهي تؤثر قطعاً في توطين النشاط الاقتصادي . وقد تؤدي هذه الظروف المكانية إلى الفصل الكامل بين سوقين لنفس السلعة . فقد تكون ظروف النقل أو الظروف الأخرى التي تنتج فيها السلعة وتلك التي تستهلك فيها من الأهمية والخطورة بحيث أن أية تغيرات معقولة في الأثمان لا تؤدي إلى انتقالات السلعة من المنطقة التي ينخفض فيها الثمن إلى المنطقة التي يرتفع فيها الثمن . فهذه الظروف المكانية قد تصبح من الخطورة بحيث يمكن القول بأن مرونة هذه السلع بالنسبة لتغيرات أثمانها في منطقة أخرى تكاد تبلغ الصفر . وهذه هي حال السلع المحلية . فهي سلع لا تؤثر ولا تتأثر بالتجارة الدولية لأن ظروفها المكانية أخطر وأهم من مجرد تغيرات أثمانها بين منطقة وأخرى .

ومن الواضح أنه لو احتفى البعد المكاني من النشاط الاقتصادي لما كان هناك اختلاف بين القسمة الداخلية والقيمة الخارجية للنقود . فهذا الاختلاف إنما يمكن أن ينشأ فقط نتيجة وجود السلع المحلية . « فالقيمة الخارجية للعملة تتوقف فقط على ظروف طلب وعرض السلع الدولية . فيمكن القول — بصفة عامة — أنه كلما زاد ما تنتجه الدولة من سلع دولية كلما كانت القيمة الخارجية لعمليتها كبيرة . ولو كان ما تنتجه من سلع محلية محدود . أما القيمة الداخلية للنقود فإنها تتوقف على شكل الاستهلاك الداخلي وما هو

متاح لهذا الاستهلاك . وهنا ينبغي أن نشير إلى أن القيمة الداخلية للنقود تتضمن فكرة أوسع مدى من فكرة القيمة الخارجية . فإذا كانت القيمة الخارجية للنقود تتوقف على ظروف طلب وعرض السلع الدولية فقط ، فإن القيمة الداخلية تتوقف على شكل الاستهلاك وما هو متاح للاستهلاك الداخلي سواء من سلع دولية أو من سلع محلية . فالذي يحدد القيمة الداخلية للنقود هو مدى سيطرة النقود على السلع والخدمات التي يستهلكها بالفعل بصرف النظر عن معدلات تبادل السلع الدولية (من صادرات وواردات) .

وقد تؤدي ظروف البعد المكاني إلى تحميل المستهلك بنفقات كثيرة ، لأن مصاريف النقل عالية . أو لأن السلع الدولية لا يمكن استهلاكها وحدها وإنما ضمن مجموعة من السلع المحلية (المكتملة) . وكانت نفقات هذه السلع المحلية مرتفعة . والقيمة الداخلية وهي تأخذ في الاعتبار ما ينجم عن نفقات يتحملها المستهلك نتيجة لظروف البعد المكاني قد تختلف عن القيمة الخارجية للنقود . ونستطيع لبيان هذه التفرقة أن نستخدم التفرقة بين البيوع F.O.B. والبيوع C.I.F. . رغم أنها لا تعبر بدقة عن المشكلة محل البحث ولكنها قد تساعد على مزيد من الفهم . فالمصدر الوطني يقدر قيمة صادراته F.O.P. والمصدر الأجنبي بدوره يقدر قيمة صادراته (واردات الوطني) بنفس الطريقة . وهناك من المبررات التي تسمح لنا بقياس معدل التبادل بين الصادرات والواردات على هذا الأساس . ومن ذلك فإن القيمة الحقيقية التي يدفعها المصدر الوطني للواردات ليست قيمتها F.O.B. وإنما قيمتها C.I.F. لأنه يضطر إلى تحمل نفقات النقل والشحن والتأمين مما يقتضيه استهلاك السلع في مكان مختلف . واختلاف المكان لا يؤدي فقط - كما سبق أن أشرنا - إلى أن يتحمل المستهلك نفقات النقل وما يرتبط بها ، وإنما كافة النفقات الأخرى وثيقة الصلة بالمكان وفي مقامها مدى قدرته على الحصول على

السلع المحلية الضرورية لاستهلاك السلع الدولية . فهذه السلع المحلية يمكن — بنوع من التجاوز — تشبيهها بنفقات النقل . وكما أن نفقات النقل تجعل المستهلك يتحمل فرق الثمن ، ومن ثم تجعل القيمة الحقيقية لصادراته أقل ، فكذلك السلع المحلية الضرورية يمكن أن ننظر إليها كنوع من ظروف المكان التي تؤثر في الأثمان الحقيقية للسلع الدولية . وقد يكون النقص في مدى وفرة هذه السلع المحلية عقبة شديدة تجعل نفقات استهلاك السلع الدولية مرتفعة بأكثر مما يبدو للوهلة الأولى . فالمستهلك لا يستطيع أن يستخدم ثلاجة أو جهازاً لتكييف الهواء ما لم يتوافر له سكن . وإذا كانت خدمة الاسكان من السلع المحلية وكانت نفقاتها مرتفعة في منطقة معينة ، فإن النفقة الحقيقية للثلاجة أو جهاز تكييف الهواء ستكون مرتفعة في هذه المنطقة . ولا يكاد يختلف الأمر كثيراً عن الفرق الذي ينبغي إضافته لثمن الثلاجة في ميناء التصدير حتى تصل إلى المستهلك . ففي الحالتين ينبغي إضافة بعض النفقات التي تسمح بالاستفادة من السلعة في مكان معين . والنقل من أعباء المكان وكذلك نقص السلع المحلية .

ومما تقدم يتضح كيف أنه لا يوجد تطابق تام دائماً بين القيمة الخارجية للنقود وبين قيمتها الداخلية . « فقد تكون القيمة الخارجية للعملة مرتفعة نظراً لكبير حجم السلع الدولية المنتجة في الدولة . وذلك في حين تكون قيمة نفس العملة الداخلية منخفضة (بالنسبة لطبقة أو طبقات معينة) إذا كان حجم السلع المحلية محدوداً وكان الانفاق الأساسي يرد على هذه السلع . »

وبعد . . .

فقد يبدو منطقياً الآن — ونتيجة لما أشرنا إليه من مبررات نظرية ، إذا قبلنا الفرضين اللذين حددناهما في بداية الدراسة — أن نخلص إلى ضرورة توحيد النقاد بين مصر وليبيا (لتحقيق وحدة اندماجية بينهما) ، وأن يكون أساس تحديد سعر الصرف بين الجنيه المصري والدينار الليبي وبين وحدة

التقد الجديدة هو القيمة الداخلية لكل منهما على النحو المتقدم (لحماية مستويات المعيشة الحقيقية للمواطنين) . أما القيمة الخارجية لكل من الجنيه المصرى والدينار الليبي فهى أمور تتعلق بتوازن موازين المدفوعات لكل من مصر وليبيا مع العالم الخارجى ، وهى لا تؤثر إلا بشكل غير مباشر فى مستوى الاشباع الحقيقى للأفراد . وفى جميع الأحوال فإنه لا يجوز أخذ القيمة الخارجية للعملتين كأساس لتحديد سعر الصرف بينهما عند تكوين وحدة اندماجية . ولكى توضح خطورة الاعتماد على القيمة الخارجية للتقود كأساس لتحديد سعر الصرف بين منطقتين يراد إدماجهما فى وحدة اقتصادية ، نبحت فى المثال الافتراضى الآتى : نفترض أن دولة تعتمد على الاكتفاء الذاتى ولا تقيم أية علاقات تجارية مع الخارج ، وسواء أكانت هذه العزلة لأسباب ضرورية أو مجرد سياسة مقصودة . ونفترض أن دولة أخرى تنتج أساساً للتصدير وتستهلك أساساً سلعاً مستوردة . من الطبيعى أن نتوقع أن الدولة الأولى ستكون دولة كبيرة نسبياً حتى نستطيع أن تواجه الاكتفاء الذاتى ، وأن نتوقع أن تكون الدولة الثانية صغيرة مضطرة إلى التخصيص الدولى الكامل . فى هذا الفرض نجد أن الدولة الأولى لا تنتج أى سلع دولية . ومن ثم فإن القيمة الخارجية لعملتها ستكون صفراً . أما الدولة الثانية فإنها لا تنتج إلا سلعاً دولية ومن ثم فإن عملتها ستمتع بقيمة خارجية . فهل يمكن قبول إعطاء الدولة الثانية كل الدخل القومى بعد تحقيق الاندماج الاقتصادى بينهما فى حين لا تأخذ الأولى أى شىء لأن قيمة عملتها الخارجية صفراً . وهذا المثال ليس نظرياً بالدرجة التى قد يبدو بها لأول وهلة . فالصين وهونج كونج — فترة عزلة الصين — يمكن النظر إليهما كتقريب معقول لهذا الافتراض النظرى . وليس من المعقول إذا حدثت وحدة اندماجية بين الصين وهونج كونج — وهو أمر معقول — أن يأخذ بالقيمة الخارجية كأساس لتحديد سعر الصرف . ويمكن أن نقول نفس الشىء على جميع الظروف التى يتحقق فيها نوع من العزلة النقدية — على ما سنشير إليه .

الأوضاع في مصر وليبيا :

والآن نحاول أن نلقى نظرة سريعة على الأوضاع في مصر وليبيا .
لا جدال في أن هذا الموضوع يحتاج بذاته إلى دراسات تفصيلية - ليس
هنا محلها - ولكننا نكتفي فقط بإعطاء بعض الملاحظات العامة التي تتطلب
التحقق منها القيام بدراسات تطبيقية .

« يمكن القول في عبارة موجزة بأن قيمة الجنيه المصرى الخارجية
منخفضة وأن قيمته الداخلية مرتفعة . وعلى العكس فإن قيمة الدينار الليبي
الخارجية مرتفعة في حين أن قيمته الداخلية منخفضة . أما أن قيمة الجنيه
المصرى الخارجية منخفضة فيرجع ذلك إلى أن السلع الدولية التي تنتجها مصر
قليلة نسبياً من ناحية ، وأن الطلب عليها محدود من ناحية أخرى فنتج مصر
للسوق الدولية القطن وبعض الصادرات الصناعية المحدودة نسبياً » وذلك في
الوقت الذي تزيد فيه الحاجة للاستيراد سواء من سلع نهائية أو من سلع
وسيطة . وإزاء ذلك فإن مصر تعرف عجزاً مستمراً في ميزان مدفوعاتها .
وهذا العجز أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى في الأسواق الدولية معبراً
عنها بالعملات الأجنبية الحرة . ولكن انخفاض قيمة الجنيه المصرى الخارجية
لا ترجع فحسب إلى ظروف طلب وعرض السلع الدولية ، وإنما أدت
التنظيمات المتعاقبة لتجارة مصر الخارجية ولأسعار الصرف إلى وجود الجنيه
المصرى في حالة عزلة نقدية تكاد تكون تامة . والمقصود بهذه العزلة
النقدية « هو قسم كل علاقة بين الجنيه المصرى وعملات الدول الأخرى في
أسواق الصرف الأجنبية (وبحيث) تصبح الأسعار في مصر ومشاكل
الانتاج والاستهلاك وأسعار الفائدة وغيرها خاضعة للدولة ولتوجيهاتها بعوامل
منبثقة من الواقع المصرى وغير متأثرة بالعوامل الخارجية وتعطيل العمل

بسعر الصرف الرسمي «^(١)». والعزلة النقدية بهذا المعنى لا تعنى إطلاقاً العزلة الاقتصادية وعدم وجود علاقات اقتصادية دولية . فالعزلة النقدية تدعو إلى عزلة العملة الوطنية عن أسواق الصرف الأجنبية ولكنها لا تدعو إلى عزلة الدولة التي تعتنقها عن الأسواق العالمية . فهناك الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات المقاصة واتفاقيات الدفع والتجارة^(٢) . ولذلك فإنه ينبغي أن نلاحظ أنه بالنسبة للقيمة الخارجية للجنيه المصري هناك أمران . أما الأمر الأول فهو يشير إلى نقص هذه القيمة الخارجية نظراً لظروف طلب وعرض السلع الدولية في مصر . وأما الأمر الثاني فهو صعوبة معرفة القيمة الخارجية للجنيه المصري من مجرد معرفة أسعار الصرف الدولية . والسبب في ذلك يرجع إلى التنظيمات الخاصة بالصرف الأجنبي في مصر وما أدت إليه فعلاً من وجود عزلة نقدية للجنيه المصري . فتسوية الديون الناشئة عن التجارة الدولية بالنسبة لبلاد العملات الحرة يتم بالعملات الحرة ، وهنا يمكن القول بأن ثمة سعر صرف خارجي بين الجنيه المصري وهذه العملات الأجنبية . ولكن الأمر يختلف بالنسبة للدول الاتفاقيات وأغلبها من دول الكتلة الشرقية وبعض الدول الأفريقية والآسيوية . فهنا يتم الدفع بعملة حسابية ولا يمكن القول باطمئنان بأن هناك سعر صرف خارجي محدد ومعروف للجنيه المصري . فإذا أخذنا في الاعتبار الحجم المتزايد لتجارة مصر الخارجية مع دول الاتفاقيات لأدركنا مدى صعوبة تقدير القيمة الخارجية للجنيه المصري من مجرد الاعتماد على أسعار الصرف مع العملات الحرة . والواقع أن فكرة العزلة النقدية قد عرفتها بعض الدول ، فقد عرفتها ألمانيا في الفترة بين الحربين ، كما طبقها

(١) انظر أستاذنا الدكتور حسين فهمي ، الجنيه المصري بعد الثورة ، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٩٧٢ ص ٩٤ . وهو يشير إلى دراسة :

Paul Einzig, Monetary Reform, 1936.

الذي قام بدراسة ظاهرة العزلة النقدية دراسة مستفيضة .

(٢) حسين فهمي ، نفس المرجع ، ص ٩٧ .

الاتحاد السوفيتي وغيره من دول الكتلة الشرقية . هذا فيما يتعلق بالقيمة الخارجية للجنيه المصري . أما الدينار الليبي فانه يتمتع على العكس بقيمة خارجية مرتفعة . ويرجع ذلك إلى أن حجم البترول - وهو سلعة دولية معدة للتصدير - كبير وأن الطلب عليه كبير جداً ، ولذلك فان ميزان المدفوعات الليبي يعرف فائضاً مستمراً يتمثل في تراكم الأرصدة الدولية والاحتياطيات .

أما فيما يتعلق بالقيم الداخلية لكل من الجنيه المصري والدينار الليبي « فانه ليس من السهل تحديدهما على نحو واضح . فهذه القيم تتوقف على مجموعات السلع والخدمات التي تأخذها في الاعتبار . وهي تختلف من طبقة إلى أخرى . وهذا يستدعي القيام بدراسات تفصيلية لتحديد القيمة الحقيقية لكل من الجنيه المصري والدينار الليبي . ومع ذلك فانه يمكن القول - بدرجة كبيرة من الثقة - بأن القوة الشرائية للجنيه المصري في الداخل أكبر من القوة الشرائية للدينار الليبي بالنسبة لمعظم الطبقات الاجتماعية . وسبب ذلك يرجع إلى أن الانتاج المصري وإن كان محدوداً فيما يتعلق بالسلع الدولية فانه وافر نسبياً في السلع المحلية وأن الإنفاق الداخلي ينصب أساساً على هذه السلع المحلية . وعلى العكس من ذلك ، فان الانتاج الليبي ضعيف جداً في السلع المحلية بالرغم من وفرة في إنتاج السلعة الدولية (البترول) . وقد ترتب على انخفاض انتاج السلع المحلية في ليبيا ارتفاع كبير في الأسعار ؛ لأن نسبة كبيرة من الإنفاق تخصص لهذه السلع المحلية . فالاسكان سلعة محلية وكذلك معظم الخدمات الأخرى ، وعرضها محدود جداً . كذلك فان الأغذية مثلاً وإن كانت تدخل في التجارة الدولية إلا أن نفقات نقلها مرتفعة نسبياً إلى قيمتها . ولذلك فليس غريباً أن يكون معدل التضخم مرتفعاً نسبياً في ليبيا ، وأن مستوى الأسعار مرتفع فيها رغم قوة الدينار الليبي في الأسواق العالمية . وذلك في حين أن عكس ذلك تماماً يصدق على مصر » .

والواقع أن الملاحظات المتقدمة لا تعدو أن تكون انطباعات عامة ،

والأمر يحتاج إلى دراسات تفصيلية فيما يتعلق بحقيقة القيمة الداخلية لكل من الجنيه المصرى والدينار الليبي - على ما سبق أن ذكرنا وكررنا . ولا يغير من الأمر شيئاً أن يتضح بعد هذه الدراسات التفصيلية أن القيمة الداخلية للجنيه المصرى والدينار الليبي هي غير ما اعتقدنا ، فليست هذه صلب القضية : وإنما التساؤل الحقيقي المطروح هو ما هو أساس تحديد سعر الصرف بين العملتين عند توحيد النقد ؟ وهل هو القيمة الداخلية أم القيمة الخارجية ؟

« ونرى أن الذى يتفق مع هدف تحليل الاندماج الاقتصادى ويحقق فى نفس الوقت حماية الدخول الحقيقية للأفراد - هو الأخذ بالقيمة الداخلية لكل من الجنيه المصرى والدينار الليبي كأساس لتحديد سعر الصرف بينهما وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة . فإذا كان المعيار المأخوذ به هو القوة الشرائية الداخلية لكل من العملتين فإن ذلك من شأنه أن يودى إلى توحيد النقد فى البلدين مع أقل أضرار ممكنة بالنسبة لأنماط الانفاق لأصحاب الدخول » .

وإذا صحت توقعاتنا عن حقيقة القوة الشرائية لكل من الجنيه المصرى والدينار الليبي فإن الأخذ بالأساس المتقدم « من شأنه أن يحقق تقارباً فى هيكل الأثمان فى البلدين مما يسمح بالقول بوجود وحدة اقتصادية . فإذا كان مستوى الأسعار الداخلية مرتفعاً فى ليبيا نسبياً عنه فى مصر ، فإن التقارب بين هياكل الأسعار يقتضى من ناحية تخفيض الأسعار فى ليبيا ومن ناحية أخرى رفعها فى مصر . ويمكن أن يتحقق ذلك - ضمن وسائل أخرى - بتخفيض حجم الإنفاق فى ليبيا وزيادته نسبياً فى مصر . ويودى الأخذ بالقيمة الداخلية للنقد كأساس لسعر الصرف بين العملتين المصرية والليبية وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة إلى السير فى هذا الاتجاه . فارتفاع القيمة الداخلية للجنيه المصرى نسبياً عنها بالنسبة للدينار الليبي يودى عند توحيد النقد على هذا الأساس إلى زيادة التداول النقدي نسبياً فى مصر ونقصه نسبياً فى ليبيا . وهذا من شأنه أن يودى إلى تحقيق نوع من التقارب فى هياكل الأثمان بين كل من مصر وليبيا ، بحيث ترتفع الأسعار قليلاً فى مصر وتنخفض نسبياً فى

ليبيا . إما إذا استمر وجود اختلافات كبيرة في هيكل الأثمان بين البلدين بعد تحقيق الوحدة الاندماجية - كما هو الحال الآن - فإن ذلك سيؤدي إلى أحد أمرين : إما أن تحدث حركات انتقال واضطرابات شديدة في حركات السلع وعناصر الانتاج للافادة من فروق الأسعار ، وإما أن تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات وقيود على هذه الحركات إذا قدرت أنها تؤدي إلى اضطراب وزعزعة في الأوضاع الاقتصادية لأحد البلدين أو لكليهما . ومن الواضح أن هذا الحل الأخير لا يعدو أن يكون قيداً على الوحدة الاقتصادية »

وقد تعرضت هذه الحجة لبعض الانتقادات . فبرى البعض^(١) أنه « ليست المعالجة عن طريق تخفيض الانفاق كما جاء في مقال (الأخ الدكتور البيللاوى) لأن ذلك تأخير للتنمية في ليبيا . ذلك لأن هذه المعالجة لا تصح إلا في البلدان المتقدمة ، وهي معالجة تتمشى مع آراء كينز » . كما اعتبرت هذه النتيجة « أقرب من النتيجة الأولى (الأخذ بالقيمة الداخلية) ، وهي النصح بالاقبال من الانفاق في بلد كليبييا ، بلد ما زال في مراحل النمو الأولى »^(٢) . والواقع أن هذا الانتقاد لو صح لما كان هناك محل للاعتراض . ولكن ما أثير لم يكن تطبيقاً لأفكار كينز وإنما على العكس هو أخذ بأفكار أقرب إلى نظرية كمية النقود التقليدية . فالمقصود هو إنقاص حجم التداول النقدي (كمية النقود المتداولة) وليس تخفيض الانفاق بمنع أو تخفيض حجم النشاط في فرع أو فروع معينة . فنفس النشاط الاقتصادي يمكن أن يعبر عنه ويقاس بمليون وحدة أو بعشرة ملايين وحدة أخرى وفقاً لشكل وحدات القياس المستخدمة . وما تعرضت له الحجة المتقدمة لم يكن انقاص النشاط الاقتصادي وإنما فقط التداول النقدي المعبر عن قيمة نفس النشاط . وهذا ما يؤدي إلى انخفاض

(١) نوري عبد السلام بريون ، حول قضايا توحيد النقد بين ليبيا ومصر ، المقال

المشار إليه .

(٢) عياد محمد المزاجي ، مقاله المشار إليه سابقاً .

المستوى العام للأثمان في نموذج أقرب لأفكار التقليديين وأبعد عن أفكار « كينز » ! فالمسألة تتعلق بالمستوى العام للأسعار وليس بمستوى النشاط الاقتصادي ، وهي مشكلة هامة عند تحقيق الاندماج الاقتصادي بين منطقتين مختلفان في هيكل أثمانهما .

« ولذلك فإن هدف تحقيق نوع من التشابه في هياكل الأثمان ينبغي أن يكون قائماً في كافة الاجراءات الاقتصادية ، ومن بينها مشكلة تحديد سعر الصرف بين العملات القائمة وبين وحدة النقد الجديدة . وغنى عن البيان أن تحقيق التقارب بين هياكل الأثمان الداخلية في البلدين لا يتحقق بمجرد ارتفاع الأسعار الداخلية في مصر نسبياً وتناقصها في ليبيا نتيجة لسعر الصرف الجديد والأخذ بنقود جديدة موحدة فقط ، وإنما ينبغي أن تتدخل الدولة الجديدة بكافة الاجراءات الكفيلة بتحقيق التشابه في الهيكل العام للنفقات في البلدين » .

« وهكذا نرى أن حماية الدخول الحقيقية للمستهلكين من ناحية والعمل على تقارب هياكل الأسعار بين مصر وليبيا من ناحية أخرى تقتضى أن يتحدد سعر الصرف بين الجنيه المصرى والدينار الليبي وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة على أساس القيمة الداخلية لكل منهما . وهذا التحديد يقتضى دراسة تفصيلية خاصة عن هذه القيمة الداخلية لكل منهما . ولكنها على أى الأحوال تختلف بالضرورة عن مجرد الاعتماد على القيمة الخارجية كما تتحدد بأسعار الصرف الدولية (الرسمية أو الفعلية) » .

« وينبغي أن نشير إلى أن تحديد سعر الصرف الداخلى بين الجنيه المصرى والدينار الليبي وبين وحدة النقد الجديدة المقترحة على أساس القيم الداخلية لكل منهما - هذا التحديد لا شأن له بتحديد القيمة الخارجية للوحدة الجديدة بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى . إن سعر الصرف الدولى مشكلة متعلقة

بمعرفة أسعار التوازن بالنسبة للسلع الدولية ووحدها ، ومن ثم تخضع لاعتبارات

مختلفة » .

• • •

- ٣ -

هذه هي الأفكار التي أوردتها في المقال السابق الإشارة إليه . وقد حاولت هنا أن أقدم لها بعض التاصيلات النظرية مع الاحتفاظ بالهيكل العام لها . وقد تعرضت هذه الأفكار لكثير من الاعتراضات ، تناولت بعضها ضمناً فيما سبق . ولكن لا بأس من مناقشة أهم هذه الاعتراضات هنا صراحة . وهذا ما أخصص له الجزء الثالث والأخير من هذا البحث .

إذا كان من الممكن تلخيص الأفكار الأساسية التي أوردتها في هذه المقالة في أمرين : ضرورة توحيد النقد كاجراء لازم لتحقيق الوحدة الاندماجية ، وأن تتخذ القيمة الداخلية لكل من العنيتين كأساس لسعر الصرف بينهما وبين وحدة النقد الجديدة - فقد تعرض الأمران للانتقاد .

هل يمكن تأجيل توحيد النقد ؟

ذهبت كافة التعليقات التي نشرت على مقالى المتقدم إلى ضرورة تأجيل توحيد النقد . ذلك « أنه لا مبرر للبدء بتوحيد النقد وما يقتضيه من إجراءات حيث توجد بدائل تتميز ابتداءً بارساء توالد الاندماج الاقتصادي بين البلدين بحيث يصبح التوحيد بعد فترة معينة ليس إلا تعبيراً نقدياً عن حقائق عينية »^(١) . وقيل كذلك بأن « النقد آخر مرحلة يمكن التفكير فيها . وهو رأى صائب يعتمد على النظرية العلمية والتطبيق العلمى »^(٢) . وأن « توحيد

(١) أحمد الغندور ، حول توحيد النقد بين مصر وليبيا ، المقال المشار إليه .

(٢) أنظر ، نوري عبد السلام بريون ، المقال المشار إليه .

النقد يأتي ختاماً ناجحاً للاندماج الاقتصادي الكامل بين مصر وليبيا»^(١).

والواقع أن هذه الانتقادات تصدر عن فروض مختلفة عن الفرض الذي نصدر عنه . فهي تصدر عن فرض تحقيق الاندماج الاقتصادي على مراحل وكهدف نهائي تصل إليه في نهاية المطاف . وهو أمر لا غبار عليه ، بل وقد يتضمن قادراً من الحكمة السياسية . وقد كان اختلاف الفروض واضحاً بالنسبة لانتقاد الدكتور أحمد الغندور حيث بدأ تعليقه بالإشارة إلى أن « توحيد النقد هو مظهر الاندماج الاقتصادي الكامل بين البلدين » . ولذلك فإن ما نصح به من التأني في تحقيق التوحيد النقدي كان انصياعاً لحكمة سياسية حيث أنه « خلال مدة طويلة من بداية الوحدة الاندماجية لن يفقد مواطنو البلدين منطق الحساب الاقتصادي الوطني في تقييم آثار الوحدة الاندماجية »^(٢) ومع ذلك ، ورغم أن الآراء السابقة تحاول أن تحل المشكلة عن طريق استبعادها في المراحل الأولى ، فإن ذلك لا يتضمن في الحقيقة إلا استبعاداً شكلياً للمشكلة ، ويفترض قبول حل ضمنى لها ، كان الأولى التصريح به . فجميع الآراء السابقة ترى ضرورة البدء بتنشيط التجارة بين البلدين وزيادة حركات عناصر الانتاج . وكأن ذلك يمكن أن يتم في غيبة تنظيم نقدي ، من أي نوع كان « فلقد أصبح من بديهيات الاندماج الاقتصادي - نظرياً وتطبيقياً - أن تنسيق الانتاج والتجارة هو نقطة البداية . . . ولا بد أن يتضمن التنسيق الاتفاق على إلغاء أو تخفيف القيود التجارية فيما بين البلدين »^(٣) « وأن التنسيق . . لإزالة التناقض والفوارق بين النظامين دون المساس بمصاحبة الطرفين يتطلب خطة طويلة تبدأ ببداية خطة تنظيم انتقال العمل والسلع ورأس

(١) انظر : محمد عبد المتصود ، توحيد النقد في أوروبا يستغرق عشرين عاماً ، المقال المشار إليه .

(٢) انظر : أحمد الغندور ، المقال المشار إليه .

(٣) انظر : أحمد الغندور ، نفس المقال .

المال وتنتهي بتوحيد النقد على أساس سعر الصرف السوقى بين البلدين من جهة والقوة الخارجية للعملة المحلية من جهة أخرى . . فقوة الوحدة تتطلب قوة ارتباط السوقين ، والأخيرة تتطلب الاهتمام بتحرير انتقال السلع والخدمات أولاً^(١). كما يرى بعضهم ضرورة إنشاء « اتحاد جمركى يشمل البلدين بحيث تنتقل فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بحرية ودون قيود »^(٢).

ولكن انتقال السلع والخدمات والموارد بين مصر وليبيا بعد تحقيق الوحدة الاندماجية ، والعمل على تشجيع هذه الانتقالات - كل ذلك يفترض ضمناً تحديد سعر الصرف بين الجنيه المصرى والدينار الليبي . ذلك أن السلع والخدمات وعناصر الانتاج لها أثمان فى كل من البلدين ، وانتقالها من بلد للآخر يفترض تحديد هذه الأثمان بالنسبة لكل من البلدين . وهذا يعنى أن مشكلة تحديد سعر الصرف بين قيمة السلع والخدمات والموارد المقدرة بالجنيه المصرى أو الدينار الليبي لا بد وأن تقدر بالعملة الأخرى . وهكذا فإن الدعوة إلى البدء بتشجيع التبادل بين البلدين وزيادة حركات السلع وعناصر الانتاج ، لا يتضمن استبعاداً حقيقياً لمشكلة تحديد سعر الصرف . وقد يبدو أن مقتضى الحل الضمنى لهذه المشكلة هو قبول أسعار الصرف الحالية بين البلدين ، وهو خليط من الأسعار الرسمية والعلاوات الخاصة وأسعار السوق السوداء .

وحتى هذا الحل الضمنى المستفاد من تأخير البحث فى تحديد أسعار الصرف بين البلدين بشكل صريح ومباشر - هذا الحل لا يخلو من صعوبات بعد تحقيق الوحدة الاندماجية . فما لا شك فيه أن أحد مكونات قيمة الدينار الليبي يرجع إلى قدرة الاقتصاد الليبي على إنتاج سلعة دولية هي البترول ،

(١) انظر : نورى عبد السلام بريون ، المقال المشار إليه .

(٢) انظر : محمد عبد المقصود ، المقال المشار إليه .

ومن ثم قابلية هذا الدينار للتحويل إلى عملات أجنبية وحرية الاستيراد من الخارج : وهناك محل للتساؤل عما سيحدث بعد تحقيق الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا لإيرادات البلدين من العملات الأجنبية . فهل تحتفظ كل بلد بمصادرهما من العملة الأجنبية وتستخدم في إقليمها فحسب ، بحيث تستخدم عائدات البترول من الصرف الأجنبي في الإقليم الليبي وحده ، وبحيث تستخدم عائدات الصادرات المصرية في الإقليم المصري وحده ؟ أم أنه سيرتب على تحقيق الوحدة الاندماجية تجميع كافة الإيرادات من الصرف الأجنبي في مجمع واحد يستخدم لمصلحة الدولة الجديدة في مجموعها ؟ من الواضح أن الأخذ بالحل الأول إنما يعنى ببساطة أنه لن تقوم هناك وحدة اندماجية بين البلدين . ولكن الأخذ بالحل الثاني يعنى أيضاً أنه لن يمكن الاعتماد على قيم الدينار الليبي الحالية بالنسبة للجنه المصري . فهذه القيم لا بد وأن تتأثر نتيجة للتغيير الناشئ عن وضع جميع حاصلاتنا من الصرف الأجنبي في مجمع واحد .

وبافتراض أن الأمور السابقة أمكن أن نجد لها حلولاً (ضمنية أيضاً) ، فهل هناك ما يضمن - بعد تحرير حركات السلع والموارد بين البلدين من كافة القيود - أن يتحقق التوازن الدائم في مدفوعات كل من الاقليمين بالنسبة للاقليم الآخر ؟ أليس من الطبيعي أن نتوقع أن يعرف أحد الاقليمين عجزاً أو فائضاً بالنسبة للاقليم الآخر ؛ وفي مثل هذه الأحوال ، كيف يمكن معالجة مثل هذا الاختلال في المدفوعات الاقليمية ؟ هناك وسائل متعددة :

- قد تقوم الدولة الجديدة بوضع قيود على حركات السلع والموارد بين الاقليمين لحماية للتوازن بين مدفوعات كل منهما . ولكن من الواضح أن هذا الحل يتناقض مع فكرة التوحيد ذاتها ويتضمن تراجعاً عن فكرة الوحدة الاقتصادية . وهو يعنى ببساطة القضاء على نفس أسلوب زيادة التبادل بين البلدين الذي اعتبر الخطوة الأولى في سبيل الاندماج الاقتصادي .

— وقد يستخدم أسلوب آخر لعلاج هذا الاختلال . فقد تسمح الدولة الجديدة بتغيرات أسعار الصرف بين قيمة الجنيه المصرى والدينار الليبي مما يساعد على إعادة التوازن من جديد إذا أدى التبادل إلى ظهور اختلال . ورغم أن هناك أنصاراً عديدين^(١) لقبول تغيرات أسعار الصرف فيما بين الدول ، فإن مشكلة التوازن بين المناطق داخل وحدة اندماجية أو بين الدول الداخلة في نوع من أنواع الوحدة الاقتصادية — هذه المشكلة تختلف بطبيعتها عن مشكلة التوازن في العلاقات الدولية . ولذلك فإن كتاب نظريات الاندماج الاقتصادي يرفضون قبول مبدأ تقلبات أسعار الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن الاقليمي بين المناطق أو بين الدول داخل نوع من أنواع الوحدة الاقتصادية^(٢) . فالأخذ بتقلبات أسعار الصرف بين العملات السائدة بين مناطق الدولة الواحدة أو بين الدول الداخلة في وحدة اقتصادية إنما يعنى خلق مصدر جديد للمخاطر مما يهدد وحدة التوقعات بالنسبة للأصول المالية ومن بينها النقود . وقد سبق أن رأينا الدور الأساسى الذى تلعبه الأصول المالية في حل مشاكل موازين المدفوعات فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة .

— يبقى بعد ذلك أن يؤخذ بثبات أسعار الصرف بين عملات البلدين ، وأن يسمح بتراكم الأصول المالية (ومن بينها النقود) لدى منطقة الفائض ، وتناقصها لدى منطقة العجز . ودون أن يترتب على زيادة الأصول المالية (ومنها النقود) لدى منطقة ونقصها لدى منطقة أخرى أى تغيير في أسعار

cf. Milton Freidman, The Case for Elexible Exchange (١)
Rates, Essays in Positive Economics, University of Chicago
Press, 1953 ; J. E. Meade, The Case for Variable Exchange
Rates, Three Banks Review, Sept. 1955 ; W. M. Scammelle,
International Monetary Policy, Macmillan, 1961.

cf. Bela Balassa, The Theory of Economic Integretion, (٢)
op. cit., p. 263.

الصرف . وهذا هو التنظيم الذى طبق خلال الحرب العالمية الثانية فيما بين دول المناطق النقدية (منطقة الأسترليني وغيرها) . وفى مثل هذه الحالة إذا أدى تحرير التبادل التجارى وحرية انتقال الموارد بين مصر وليبيا إلى وقوع أحد الاقليمين فى عجز فى مواجهة الاقليم الآخر ، فإنه لا يسمح بانخفاض قيمة عملة الاقليم ذى العجز ، وإنما فقط فقده لكميات من النقود المتداولة فيه (أو أصول مالية أخرى) وزيادة ما يحتفظ به الاقليم الفائض . ولكن هل يختلف هذا الحل عن توحيد النقد ؟ أليست هذه صورة معقدة للأخذ بوحدة نقدية موحدة ؟ ففى هذه الصورة تتداول عملتان بسعر صرف ثابت بصرف النظر عن حالات الاختلال بين المناطق . وهو الحل الوحيد المقبول لأى وحدة اقتصادية . ولكن هذا معناه أن هناك نقوداً موحدة تنقسم إلى تقسيمين مختلفين ؛ كذا وحدة من القروش المصرية أو كذا وحدة من القروش الليبية . وأسهل من ذلك قبول نقود موحدة من أول الأمر .

والواقع أنه لا تجدى هنا أيضاً المقارنة بأوروبا ؛ فمن ناحية لم تصل بعد أوروبا إلى تحقيق الوحدة الاندماجية ، ونحن نفترض أن مصر وليبيا تسعى إلى هذه الوحدة الاندماجية . ولكن من ناحية أخرى ، وبصرف النظر عن اختلاف الأهداف ، فإن دول أوروبا دول متقاربة من حيث الهيكل الاقتصادى الداخلى . فهياكل الانتاج فى هذه الدول متقاربة ، ونتاجها من السلع المحلية متقارب أيضاً وبحيث تتوافر فيها جميعاً بنفس الدرجة تقريباً . وهناك تقارب فى مستويات الأثمان . وفى مثل هذه الظروف يمكن القول بأنه لا توجد الخلافات الكبيرة بين القيمة الخارجية للعملة وبين القيمة الداخلية . فأسعار الصرف الخارجية للعملات الأوروبية تعبر ، إلى حد بعيد ، عن قدرتها الشرائية الداخلية ، وهى جميعاً تستخدم عملات قابلة للتحويل . ولذلك فإنه لا تجوز المقارنة بين أوضاعنا وأوضاع أوروبا .

هل يجب رفض الأخذ بالقيمة الداخلية للنقود كأساس لتحديد سعر الصرف ؟

أشرنا فيما تقدم إلى مدى غموض فكرة قيمة النقود ، وأنها تتحدد فقط في ضوء الهدف المقصود . وقد رجحنا أن المصلحة الجديرة بالاعتبار هي حماية مستويات الدخل الحقيقية للمواطنين في كل من البلدين وبحيث لا يترتب على مجرد توحيد النقد الاضرار بهم . وقد انتهينا ، تأسيساً على ذلك ، باقتراح الأخذ بالقيمة الداخلية للنقود كأساس لتحديد سعر الصرف بين العمليتين السائدتين وبين وحدات النقد الجديدة .

وقد وجهت إلى هذا الرأي عادة انتقادات أحاول فيما يلي مناقشتها .

هناك أولاً نوع من الانتقادات التي ترفض الرأي المقترح دون أن تبدي أسباباً لذلك أو تبدي بعض الأسباب الجمالية أو الأخلاقية . ومن أمثلة ذلك من يرى أن « المهم في مثل حالتنا بغير شك ودون جدال هو سعر الصرف للعملة الوطنية في الخارج ، أما عن السعر في الداخل فإنه لا يرقى إلى أهمية سعر الصرف في الخارج »^(١) وقريب من ذلك من يرى أن « القول بأن مصدر قوة العملة يستمد من القوة الشرائية الداخلية للوحدة النقدية هو اتجاه خاطيء لأنه تفضيل للنقود ذات السوق الضيقة عن تلك النقود ذات السوق الواسعة ، أى أنه تفضيل للنقود التي تقتصروا قوتها على شراء سلع وخدمات تحت ظروف ضيقة وقيودات محكمة عن تلك النقود التي تمتد قوتها إلى شراء كل السلع والخدمات المعروضة في السوق الواسعة »^(٢).

ويصعب مناقشة هذا النوع من الحجج التي تعتمد على أحكام تفضيلية أقرب إلى علم الجمال أو الأخلاق حيث لا ترقى قيمة معينة للنقود إلى قيمة

(١) محمد عبد المقصود ، مقاله المشار إليه .

(٢) نوري عيد السلام بريون ، مقاله المشار إليه .

أخرى بصرف النظر عن الهدف المقصود . كذلك ليس الأمر متعلقاً بتفضيل نقود على أخرى وإنما محاولة قياس معدل تبادلها دون أى حكم تفضيلي . وبالمثل فإنه يصعب مناقشة تفضيل الأوسع على الأضيق ، وربما الأكبر على الأصغر ، والأطول على الأضيق . وهذه أمور قد تصدق أحياناً ، ولكنها لا تصدق أحياناً أخرى . فمن الأفضل مثلاً أن يحصل فرد على كمية أكبر من السلع والخدمات ، ولكنه ليس من الأفضل ، دائماً ، أن يتحمل بكمية أكبر من الضرائب . وقد يلاثم فرد ثوباً معيناً ، ولكن ثوباً أكبر وأوسع وأطول يجعله أضحوكة !

وبشكل أكثر جدية فمن الممكن أن يقال إن توحيد النقد وما يترتب عليه من توحيد في السياسة النقدية في الداخل وفي الخارج ، قد يؤدي إلى وضع قيود أكبر على حرية تحويل الدينار الليبي ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أثمان الواردات الليبية . ولذلك فيجب أن يعطى المواطن الليبي نوعاً من العلاوة نتيجة ارتفاع قيمة عملته في الخارج .

ومع ذلك فإننا نرى أن الأمر متعلق بتحديد الوضع النسبي للمواطنين في البلدين عند التوحيد وقبل ظهور أى تغيير في السياسات النقدية والاقتصادية بصفة عامة . أما بعد تحقيق الوحدة ، فإن السياسة الاقتصادية للدولة الجديدة لا بد وأن تؤدي إلى كثير من التغيرات . وهذه هي مشكلة أهداف التخطيط للدولة الجديدة . ولكن ما ينبغي أن يراعى هو حماية الأوضاع النسبية للدخول عند وضع مؤسسات الوحدة . فإذا كان متوسط الدخل الحقيقية في ليبيا أكبر بنسبة معينة من متوسط الدخل الحقيقية في مصر ، فيجب ألا يؤدي إحلال وحدات نقد جديدة إلى تغيير هذه الأوضاع النسبية . أما الآثار الاقتصادية لسياسات الدولة الجديدة فهذه مشكلة أخرى . ومن المفروض أن تؤدي الوحدة الاندماجية إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي للدولة الجديدة بمعدل أكبر من المعدل الحالي ، وأن توزع هذه الزيادة وفقاً للأوضاع النسبية للأقليمين ووفقاً لما تحدده أهداف السياسة الاقتصادية . أما إذا أدت

الوحدة إلى إحداث انخفاض في الدخل القومي ، فان ذلك يعتبر فشلاً للوحدة ، وأى فشل .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فاننا لا نعتقد أنه سوف يترتب ، بالضرورة ، على توحيد النقد ارتفاع أثمان الواردات اللببية . فهذا احتمال قائم ولكنه ليس ضرورة حتمية . والواقع أن الاعتقاد بضرورة انخفاض القيمة الخارجية للدينار الليبي بعد تحقيق الوحدة الاندماجية مبني على أن الطلب على العملات الأجنبية سيزيد نسبياً إذا أخذنا في الاعتبار العجز في ميزان المدفوعات المصري . ولذلك فاذا ترتب على الوحدة وضع كافة مصادر الصرف الأجنبي في مجمع واحد واستخدامها جميعاً لمصلحة الدولة الجديدة ، فان ذلك سوف يؤدي إلى زيادة أكبر نسبياً في الطلب على الصرف الأجنبي مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الجديدة . وهذا التصور ليس إلا تطبيقاً لفكرة التوازن المعروفة في النظرية الاقتصادية وحيث تؤدي تغيرات الطلب والعرض إلى تغيرات الأثمان . ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا التصور هو الوحيد المقبول في العلاقات الاقتصادية . فيمكن أن تأخذ بفكرة للتوازن لا تتغير فيها الأثمان نتيجة لتغيرات الطلب والعرض ، وإنما تحدد الأثمان اعتبارات خارجية *exogenous* . ولذلك يفرق هكس^(١) بين أسلوبين للتوازن : أسلوب تغيرات الأثمان ويطلق عليه *flexprice method* وأسلوب ثبات الأثمان ويطلق عليه *fixprice method* . فأما أسلوب تغيرات الأثمان فهو المنهج الذي ورثناه منذ مارشال . وحيث تتوقف الأثمان على الطلب والعرض . أما في ظل أسلوب ثبات الأثمان ، فان التوازن لا يتحقق عن طريق تغيرات الأثمان - التي تحدد بأسباب أخرى - وإنما عن طريق تغيرات المخزون *stock* . ومن هنا فان تغيرات المخزون تلعب دوراً أساسياً في نموذج ثبات الأثمان .

cf. J. Hicks, Capital and Growth, Oxford at the (١)
Charendon Press, 1965, p. 70.

ولنا أن نساءل الآن ، هل سوق الصرف أقرب إلى نموذج تغيرات الأثمان (مارشال) أو إلى نموذج ثبات الأثمان (كينز وفقاً لهكس) ؟ لا جدال في أن سوق الصرف العالمية أقرب إلى نموذج ثبات الأثمان ، فهذا هو التصور العام لو اضعى اتفاقية بريتون وودز . وإذا كانت مشكلة نقص حجم السيولة تثار في المحافل الدولية وغيرها ، فليس ذلك إلا لأن الأصل هو ثبات أسعار الصرف . ولذلك فإن كافة الدول معنية بتوفير أحجام مناسبة من الاحتياطيات من العملات الأجنبية . وهذه الاحتياطيات لا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال المخزون الذي يساعد على تحقيق التوازن مع ثبات الأسعار . وقد يكون من المفيد هنا أن نقيم تفرقة خاصة بالدول الصغيرة بين حالة تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها وبين حالات العجز ، لأن الأمر ليس متماثلاً بالنسبة لها . فإذا حققت دولة من الدول - خاصة الدول الصغيرة - فائضاً مستمراً في ميزان مدفوعاتها ، فإن ذلك لا يظهر عادة في شكل ارتفاع قيمة عملتها الخارجية ، وإنما يتحقق التوازن عن طريق زيادة تراكم احتياطياتها من العملات الأجنبية . أما في حالات العجز ، فغالباً ما تضطر الدول الصغرى إلى تخفيض قيمة عملتها (وذلك بعكس الدول الكبرى التي تستخدم عملاتها كاحتياطي دولي) . وهكذا نجد أنه في حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات فإن نموذج ثبات الأثمان يصلح بوجه خاص للدول الصغيرة ويتحقق التوازن عن طريق تغيرات المخزون (زيادة الاحتياطيات) . أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات ، فإن نموذج تغيرات الأثمان ينطبق أكثر على الدول الصغيرة . ويتحقق التوازن عن طريق تغيرات الأثمان (انخفاض قيمة عملتها الخارجية) . وإذا نظرنا إلى الوضع في ليبيا وفي مصر نجد أن هذا النموذج يصلح لتفسير أوضاعهما . فالفائض في ميزان المدفوعات الليبي لم يؤدي إلى الارتفاع المستمر في قيمة الدينار الليبي وإنما إلى زيادة حجم الاحتياطيات التي تحتفظ بها ليبيا من العملات الأجنبية ومن الذهب . وعلى العكس فإن العجز في ميزان المدفوعات المصري قد أدى إلى الضغط على قيمة العملة

المصرية في الخارج (سواء عن طريق التخفيض الفعلي أو عن طريق القيود على الواردات) .

وفي مثل هذه الظروف فإن وضع حاصلات الصرف الأجنبي في مجمع واحد يستخدم لمصلحة البلدين ، لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الجديدة . والأمر متوقف على مدى التوسع في استخدام هذه الموارد . فطالما أن تمويل عجز ميزان المدفوعات يتم عن طريق الاحتياطات الليبية ولا يزيد عليها ، فليس هناك سبب لكي تنخفض قيمة العملة الجديدة في الخارج . فالتوازن هنا يتحقق عن طريق التغيير في الخزون وهو نقص معدل الإضافة إلى الاحتياطات ، وليس عن طريق انخفاض القيمة في الخارج .

كذلك ذهبت بعض الآراء - في سبيل تبرير ضرورة استبعاد القيمة الداخلية ، وتفضيل الأخذ بالقيمة الخارجية - إلى الاستناد إلى اختلاف الغطاء النقدي في البلدين . « إذ من الواجب معرفة حجم غطاء العملة من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل الذي يحتفظ به المصرف المركزي لمواجهة الالتزام الذي عقده على نفسه تجاه المواطنين المقتنين لهذه العملة »^(١) . والواقع أنه في الوقت الذي تأخذ فيه كافة الدول بقاعدة الأوراق الإلزامية ، فإن وجود غطاء ذهبي لا يهم المواطن بشكل مباشر . فما يهمه هو مدى توافر السلع والخدمات في السوق المحلي ، ومدى سيطرة وحدة النقد عليها ، وسواء في ذلك استند النقد إلى غطاء من الذهب والعملات الأجنبية أو لم يستند . وأهمية هذا الغطاء بالإضافة إلى كونها من محددات الإصدار النقدي تقتصر على معالجة اختلالات موازين المدفوعات . وهي من هذه الناحية قد تؤثر بشكل غير مباشر على حجم الواردات . ولكن يظل ما قلناه سابقاً من أن ما يهم المواطن هو حجم السلع والخدمات المتاحة له ، وسواء أكانت مستوردة

(١) ثوري عبد السلام بريون ، مقاله المشار إليه .

أو محلية . وفي جميع الحالات فإن الذي يعبر عن هذه السلع المتاحة للمواطن هو القيمة الداخلية للعملة وليس حجم الذهب والعملات الأجنبية .
والواقع أن قضية الغطاء النقدي من ذهب وعملات أجنبية لا بد وأن تدخل في تنظيم موحد للدولة الجديدة . إذ من غير المقبول أن يحتفظ إقليم في دولة موحدة باحتياطات دون إقليم آخر . وهذا يعود بنا من جديد إلى التساؤل عما نقصده بالوحدة ؟

وأخيراً فقد رأى البعض أن الأخذ بالقيمة الداخلية يؤدي إلى أوضاع متناقضة . « وأخيراً لنفرض جدلاً أننا طبقاً لفكرة (الأخ الببلاوى) بأخذ القيمة الداخلية للوحدة النقدية ، وأن الجنيه المصرى فى هذه الحالة قيمته أعلى من الدينار الليبي . أليس فى هذا تناقض كبير لسياسة الصرف تجاه غير المصريين . فهل من المعقول منح المواطن الأمريكى نحو جنيتين مصريين مقابل ثلاثة دولارات ، ومنح المواطن الليبي الواحدى أقل من جنيهه مقابل الدينار الذى قيمته ثلاثة دولارات وأربعة سنتات^(١) . ولا يخلو هذا الانطباع من عدة ملاحظات نوردها عليه : أولاً ، أنه بعد تحقيق توحيد النقد على النحو الذى اقترحناه ، فإن الأمريكى لن يجد أمامه جنيهات مصرية أو دينارات ليبية . وإنما عملة جديدة موحدة ، وأن سعر الصرف بالنسبة لهذه العملة الجديدة فى مواجهة الدولار ستحدد بظروف توازن ميزان المدفوعات للدولة الجديدة . وعلى ذلك فإن الافتراض المتقدم غير متصور . وثانى هذه الملاحظات هو أنه من الطبيعى أن تختلف معاملة الأمريكى عن المواطن الليبي الواحدى ، وغير المعقول هو أن تتساوى هذه المعاملة ؛ فالمواطن الليبي قد قبل الدخول فى وحدة اندماجية مع مصر ، ومن ثم فقد التزمت مصر تجاهه بعدم وضع أى قيود على حركته أو على السلع التى ينتجها بعكس الأمريكى الذى تملك مصر أن تستخدم تجاهه كافة القيود واجراءات التمييز .

(١) نورى عبد السلام بريون ، نفس المقال .